صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

تقرير تنافسية الاقتصادات العربية

العدد الرابع

2020

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

تقرير تنافسية الاقتصادات العربية

العدد الرابع

صندوق النقد العربي
2020

© صندوق النقد العربي 2020

حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذا التقرير أو ترجمته أو إعادة طباعته بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات على العنوان التالي:

الدائرة الاقتصادية

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818 – أبو ظبي– دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 97126171552+

فاكس: 97126326454+

البريد الإلكتروني: Economic@amfad.org.ae

الموقع الإلكتروني: https://www.amf.org.ae

الفهرس

تقديـــــم 2
منهجية احتساب مؤشر تنافسية الاقتصادات العربية..... 3
أولا : ملخص تنفيذي..... 5
ثانيا : تنافسية الاقتصادات العربية 8
1.مؤشرات القطاع الكلي..... 9
1.1 مؤشر القطاع الحقيقي 9
2.1 مؤشر قطاع مالية الحكومة 14
3.1 مؤشر القطاع النقدي والمالي..... 16
4.1 مؤشر القطاع الخارجي 18
2.مؤشرات بيئة وجاذبية الاستثمار 21
1.2 مؤشر بيئة الأعمال..... 21
2.2 المؤسسات والحوكمة الرشيدة..... 24
3.2 مؤشر البنية التحتية 26
الجداول الإحصائية 30
الأشكال البيانية..... 48
المصادر 61

تقديـــــم

يصدر صندوق النقد العربي العدد الرابع من تقرير تنافسية الاقتصادات العربية الذي يستعرض وضع التنافسية في الدول العربية، كما يلقي الضوء على الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدول العربية في سبيل تحسين مستويات إنتاجيتها وتنافسيتها.

يركز العدد الرابع من تقرير تنافسية الاقتصادات العربية على قياس تنافسية الاقتصادات العربية باستخدام مؤشرين أساسيين هما: مؤشر الاقتصاد الكلي، ومؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار. يعكس مؤشر الاقتصاد الكلي، مدى القدرة على تحقيق أسس استقرار الاقتصاد الكلي بما يستتبعه ذلك من تحقيق الاستقرار السعري وتبني سياسات مالية ونقدية منضبطة. فيما تكمُن أهمية مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار الأجنبي في قياس مدى قدرة الدولة على خلق البيئة التنافسية التي تضمن استمرار توفر رؤوس الأموال، من خلال التركيز على تطوير الأطر التنظيمية والقانونية والسياسات الاقتصادية الملائمة وتوفير الجوانب التقنية وغيرها من العوامل الداعمة، بما يُساهم في دعم الإنتاجية والتنافسية.

للوقوف على مدى التقدم الذي حققته الدول العربية في مجال التنافسية، يستعرض التقرير ترتيب سبعة عشر دولة عربية في هذا المجال بالمقارنة مع دول أخرى تنتمي إلى عدة أقاليم تشمل دول متقدمة وأخرى نامية تتمتع بقدرة تنافسية عالية.

صندوق النقد العربي

منهجية احتساب مؤشر تنافسية الاقتصادات العربية

تختلف المنهجيات المعتمدة لقياس تنافسية اقتصادات الدول بين المؤسسات الدولية، حيث يعتمد بعضها على بيانات كمية لمختلف المتغيرات الاقتصادية، والمالية، والاجتماعية، فيما يعتمد بعضها إضافة إلى ذلك على بيانات نوعية مُستقاة من مسوحات ميدانية تُجريها هذه المؤسسات بالتعاون مع السلطات المحلية في الدول المعنية.

يتكون المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية الذي يصدره صندوق النقد العربي من مؤشرين رئيسين هما مؤشر الاقتصاد الكلي، ومؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار. يعكس مؤشر الاقتصاد الكلي مدى قدرة الحكومات على تحقيق أسس الاستقرار الاقتصادي الداعمة للإنتاجية والتنافسية، فيما يعكس مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار، السياسات المختلفة التي يتم تبينها لتحسين مناخ الأعمال بهدف جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ينقسم مؤشر الاقتصاد الكلي إلى أربعة مؤشرات فرعية تضم 16 مؤشراً كمياً ترتبط بالقطاع الحقيقي، والقطاع النقدي والمصرفي، وقطاع مالية الحكومة، والقطاع الخارجي، فيما ينقسم مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تضـــم 13 مؤشراً تتعلق ببيئة الأعمال، والبنية التحتية، والمؤسسات والحكومة الرشيدة حسب ما هو موضح بالشكل رقم (1).

تم قياس المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية على مستوى مجموعة الدول العربية خلال الفترة (2016-2019)[1].

يشمل العدد الرابع جميع الدول العربية باستثناء الصُومال، والقُمر، وجيبوتي، وسورية، وفلسطين، لعدم توفر بيانات كافية حولها. لأغراض المقارنة، يتم مقارنة تنافسية الاقتصادات العربية خلال الفترة الزمنية المُشار إليها مع تسع دول مرجعية من عدة أقاليم مُختلفة وهي الهند، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة، وتايلاند، وماليزيا، والبرازيل، وتركيا، وإسبانيا، وجنوب أفريقيا.

يعتمد التقرير على المنهجية المعيارية في احتساب التنافسية، حيث يتم تقدير مؤشرات القطاعات المختلفة بطرح المتوسط الحسابي لمُجمل الدول المدرجة في التقرير من قيمة المتغير للدولة المعنية ثم قسمتها على الانحراف المعياري لجميع الدول، ثم يتم ترتيب الدول تنازليـــاً من حيث مستويات التنافسيـــة، (الإطار رقم 1).

أما بالنسبة للبيانات الخاصة باحتساب المؤشر، فقد تم الحصول عليها من قواعد البيانات الخاصة بكل من: صندوق النقد العربي، وصندوق النقد الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وقاعدة مؤشرات التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي.

[1] تستلزم المنهجيات الدولية لحساب التنافسية الاعتماد على القيم الفعلية للمتغيرات خلال الفترة وليست الأولية ومن ثم يصعب الاعتماد على بيانات عام 2018 حيث لا تزال أولية في عدد من القطاعات لاسيما مالية الحكومة..

الإطار رقم (1)

المنهجية المعيـــــــارية Standardization (z-score)

تُقدر مؤشرات القطاعات باعتماد طريقة المنهجية المعيارية، ذلك بطرح قيمة المتغير من المتوسط الحسابي لمُجمل الدول المدرجة في التقرير وقسمتها على انحرافها المعياري. بحيث يساوي متوسط المؤشر صفر وقيمته المعيارية واحد.

يقدر المؤشر كما يلي:

$$I_{qc}^{t} = \frac{x_{qc}^{t} - \bar{x}_{q}^{t}}{\sigma_{q}^{t}}$$

تشير " I_{qc}^{t} " إلى قيمة المُؤشر بالنسبة للمتغير "q" للدولة "c" خلال الفترة "t"، بينما تشير " x_{qc}^{t}" إلى المتغير "q" للدولة "c" خلال الفترة "t"، وتدل "$\overline{x_q}^{t}$" على المتوسط الحسابي للمتغير للدول المدرجة خلال الفترة. أما "σ_q". فتشير إلى الانحراف المعياري لقيم المُتغير"q" خلال الفترة "t". في حالة بعض المُتغيرات كالتضخم والبطالة التي يُعد ارتفاعها ليس في صالح الدول، فإن المُؤشر يُقاس كما يلي:

$$I_{qc}^{t} = \frac{\overline{x_q}^{t} - x_{qc}^{t}}{\sigma_{q}^{t}}$$

شكل رقم (1)

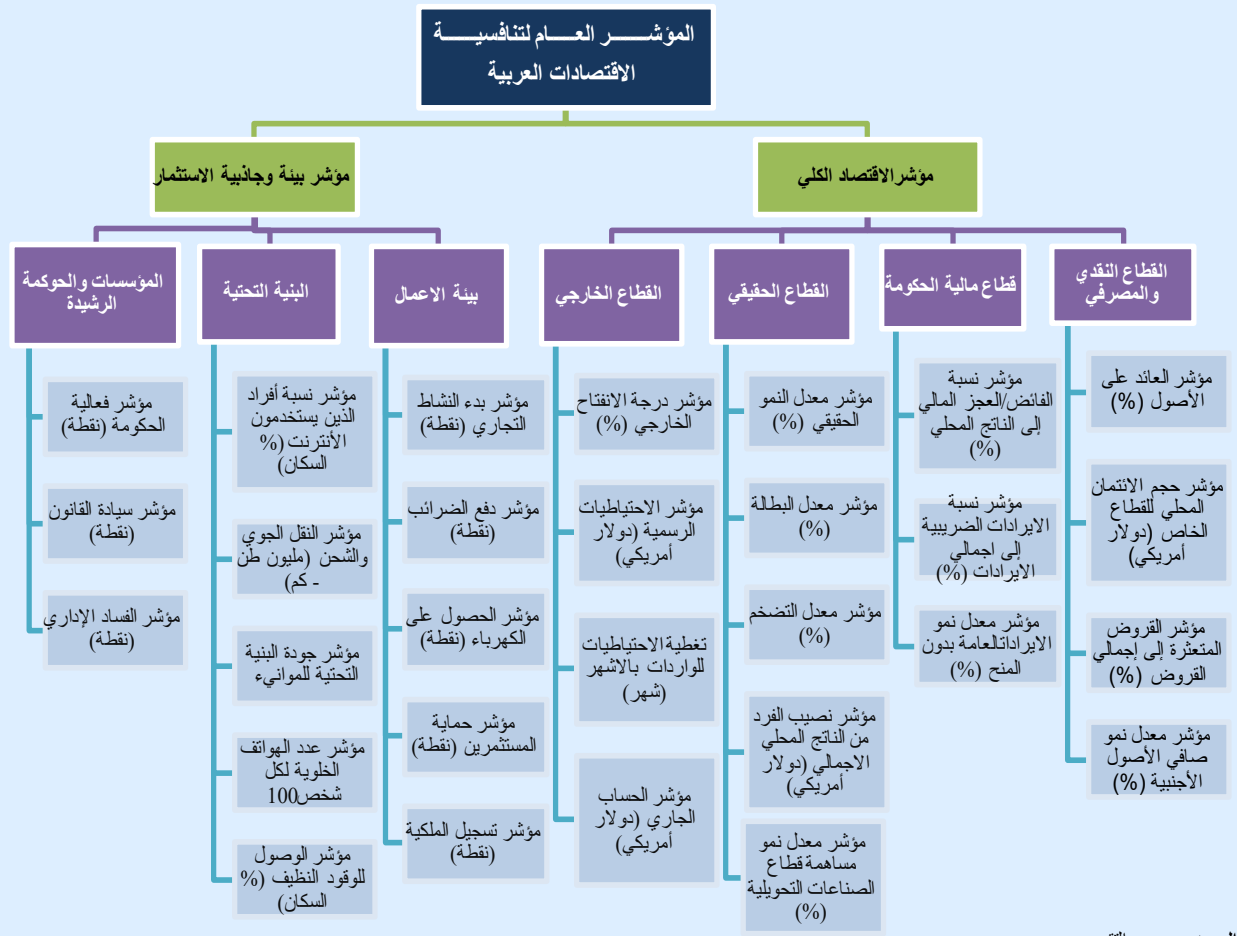

المصدر : معدي التقرير

الجزء الأول: الملخص التنفيذي

تحسنت وضعية التنافسية الاقتصادية في أربع دول عربية خلال الفترة (2016-2019)، نتيجة للإصلاحات الهيكلية التي قامت بها هذه الدول في مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، فيما حافظت ستة دول عربية على وضعيتها التنافسية المبينة في التقرير السابق (العدد الثالث).

على مستوى الدول العربية، حافظت الإمارات على تصدرها المركز الأول في تنافسية الاقتصادات العربية، نتيجة لاستحواذها على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل في مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار، تلتها السعودية في المركز الثاني. وحلّت كل من قطر والبحرين والكويت وعُمان في المراكز الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة على التوالي.

على مستوى الدول العربية ودول المقارنة، فازت سنغافورة بالمرتبة الأولى، فيما حلّت الإمارات في المركز الثاني وكوريا الجنوبية في المركز الثالث، فيما جاءت السعودية في المركز الرابع، واستحوذت ماليزيا على المركز الخامس، في حين حصلت قطر على المركز السادس، الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2): المراكز العشرة الأولى في مؤشر تنافسية الاقتصادات العربية على مستوى دول المجموعة ككل (2016-2019)

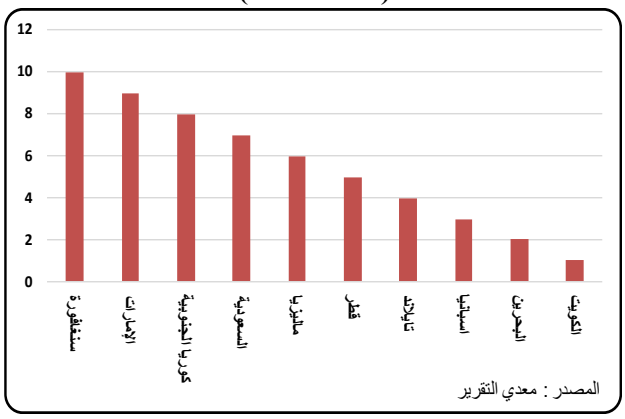

فيما يلي نستعرض ترتيب الدول في المؤشرات الفرعية لمؤشر تنافسية الاقتصادات العربية على النحو التالي :

1. مؤشر الاقتصاد الكلي

جاءت كل من سنغافورة، وكوريا الجنوبية، والسعودية، وتايلاند، والإمارات في المراكز الخمسة الأولى على مستوى المجموعة ككل (الدول العربية إضافة إلى دول المقارنة)، حيث بلغ متوسط القيم المعيارية للمؤشرات الفرعية لهذه الدول ضمن هذا المؤشر (1.061) و(0.789) و(0.683) و(0.633) و(0.625) نقطة على التوالي، الشكل رقم (3).

الشكل رقم (3): مؤشر الاقتصاد الكلي (2016-2019)

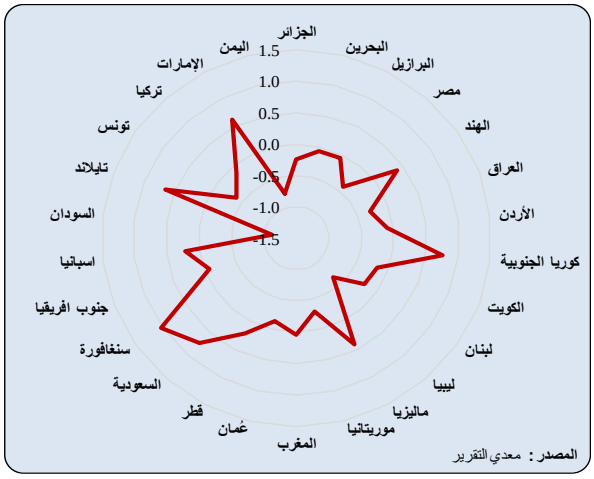

1.1 مؤشر القطاع الحقيقي

استحوذت قطر على المركز الأول في مؤشر القطاع الحقيقي على مستوى الدول العربية بقيمة معيارية بلغت (0.732) نقطة. يُعزى ذلك إلى حصولها على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل في مؤشري نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر معدل البطالة. أما بالنسبة للبحرين، فحلّت في المركز الثاني على مستوى الدول العربية بقيمة معيارية بلغت (0.573) نقطة، مستفيدةً من حصولها على مراكز متقدمة في مؤشري مساهمة القيمة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. فيما حلّت الإمارات في المركز الثالث على مستوى الدول العربية بقيمة معيارية بلغت (0.555) نقطة، مستفيدةً من حصولها على مركز متقدم في مؤشرات معدل البطالة، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم. أما بالنسبة للدول كمجموعة، فقد حلّت سنغافورة في

المركز الأول بقيمة معيارية (1.149) نقطة. فيما حلّت كوريا الجنوبية في المركز الثاني بقيمة معيارية بلغت (0.922) نقطة، الشكل رقم (4).

الشكل رقم (4): مؤشر القطاع الحقيقي (2016-2019)

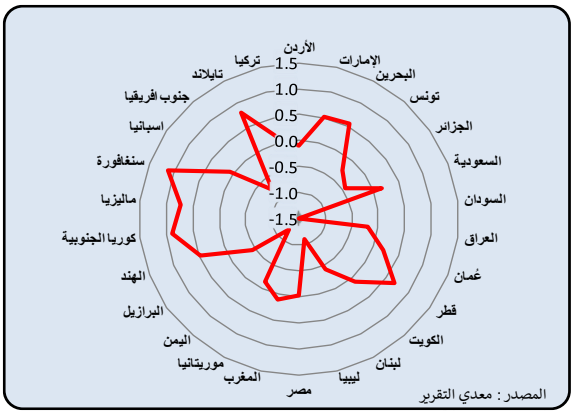

2.1 مؤشر قطاع مالية الحكومة

استحوذت كل من السعودية والإمارات على المركز الأول والثاني على مستوى الدول العربية بقيم معيارية بلغت (0.604) و (0.602) نقطة على التوالي. يُعزى ذلك إلى حصول السعودية على مركز متقدم في مؤشري معدل نمو الإيرادات العامة بدون منح ونسبة الفائض/العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي. بينما استفادت الإمارات من مكانتها المتقدمة في مؤشري معدل نمو الإيرادات العامة، ونسبة الفائض/العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث حلّت في المركز الثاني في المؤشرين المذكورين على مستوى المجموعة ككل. أما المركز الثالث على مستوى الدول العربية، فكان من نصيب تونس بقيمة معيارية بلغت حوالي (0.489) نقطة، مستفيدةً من مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات بنسبة بلغت (89.5) في المائة عن متوسط الفترة (2016-2019)، الشكل رقم (5).

الشكل رقم (5): مؤشر قطاع مالية الحكومة (2016-2019)

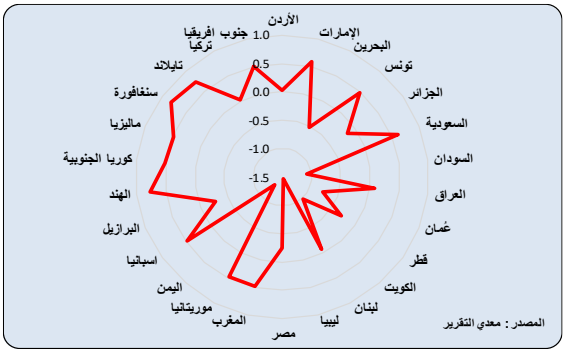

3.1 مؤشر القطاع النقدي والمصرفي

حصلت السعودية على المركز الأول في مؤشر القطاع النقدي والمصرفي على مستوى مجموعة الدول العربية، والمركز الثالث على مستوى مجموعة الدول ككل، مستفيدةً من مؤشر العائد على الأصول، حيث حصلت على المركز الأول في هذا المؤشر وتسجيلها نسبة منخفضة من القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض. احتلت الإمارات المركز الثاني، مُستفيدةً من حصولها على المركز الأول في مؤشر معدل نمو صافي الأصول الأجنبية التي نمت بنحو (18.8) لمتوسط الفترة (2016-2019). وكان المركز الثالث على مستوى الدول العربية من نصيب قطر، نتيجة حصولها على مركز متقدم في مؤشر معدل العائد على الأصول، الشكل رقم (6).

الشكل رقم (6): مؤشر القطاع النقدي والمصرفي (2016-2019)

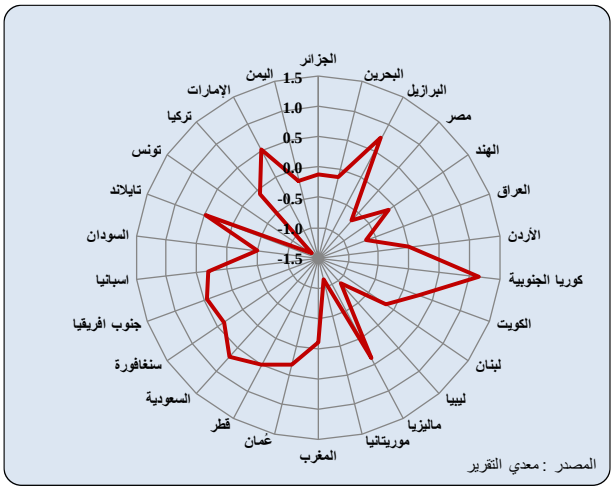

4.1 مؤشر القطاع الخارجي

حققت السعودية المركز الأول في مؤشر القطاع الخارجي، نتيجة حصولها على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل في مؤشر الاحتياطيات الرسمية التي بلغت (520.3) مليار دولار أمريكي لمتوسط الفترة (2016-2019)، والمركز الثاني من حيث نسبة تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات السلعية بالأشهر (48 شهراً) لمتوسط نفس الفترة. فيما استحوذت الإمارات على المركز الثاني، نتيجة تسجيلها المركز الأول على مستوى الدول العربية في مؤشر الانفتاح التجاري (نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي) بنسبة بلغت (168) في المائة

لمتوسط الفترة (2016-2019)، وحصولها على مركز متقدم على مستوى المجموعة ككل في مؤشر الحساب الجاري. أما المركز الثالث على مستوى الدول العربية فقد كان من نصيب الكويت، مستفيدةً من حصولها على مرتبة متقدمة في مؤشر تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر، الشكل رقم (7).

الشكل رقم (7): مؤشر القطاع الخارجي (2016-2019)

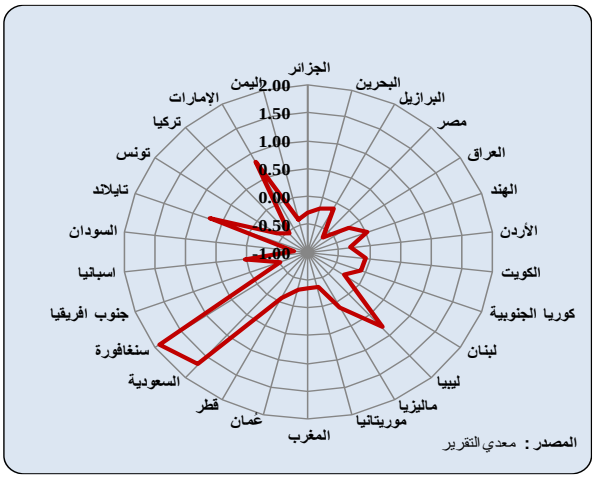

2. مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار

استحوذت الإمارات على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل على صعيد بيئة وجاذبية الاستثمار. فيما حلّت قطر، والبحرين في المركز الثاني والثالث على مستوى مجموعة الدول العربية على التوالي، الشكل رقم (8).

الشكل رقم (8): مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار (2016-2019)

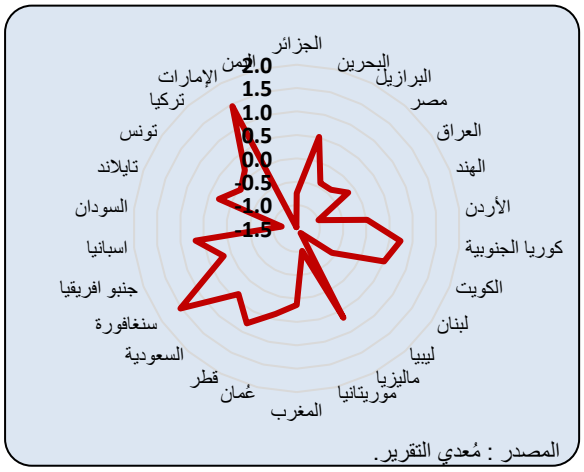

1.2 مؤشر قطاع بيئة الأعمال

حلّت الإمارات في المركز الأول على مستوى المجموعة ككل، نتيجة حصولها على مراكز متقدمة في جميع المؤشرات الفرعية. المركز الثاني كان من نصيب البحرين على مستوى الدول العربية والمركز السابع على مستوى المجموعة ككل فكان من نصيب البحرين، مستفيدةً من حصولها على مراكز متقدمة في مؤشر تسجيل الملكية ودفع الضرائب. فيما حلت السعودية في المركز الثالث على مستوى الدول العربية، لحصولها على مركز مُتقدم في مؤشر تسجيل الملكية، وحماية المستثمرين، الشكل رقم (9).

الشكل رقم (9): مؤشر بيئة الأعمال (2016-2019)

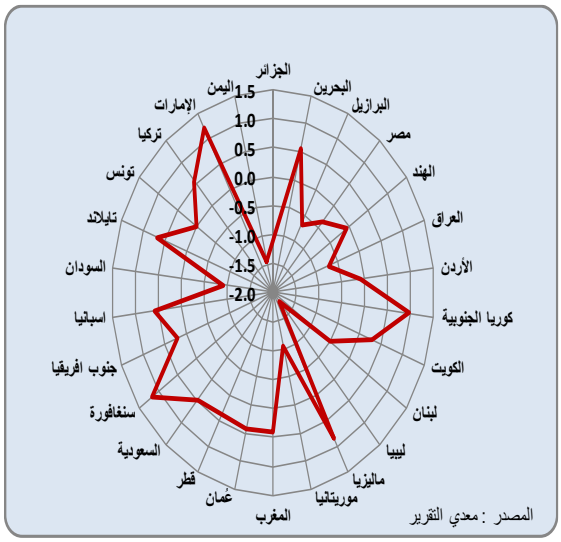

2.2 مؤشر قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة

حلت الإمارات في المركز الأول على مستوى الدول العربية والثاني على مستوى المجموعة ككل، نتيجة حصولها على المركز الثاني على مستوى المجموعة ككل في مؤشري مكافحة الفساد الإداري، وفعالية الحكومة، تلتها قطر بالمركز الثاني على مستوى الدول العربية، ما يُعزى إلى تقدمها في مؤشري سيادة القانون، ومكافحة الفساد الإداري. فيما جاءت عُمان في المركز الثالث، كمحصلة لتقدمها في مؤشري مكافحة الفساد الإداري، وسيادة القانون، الشكل رقم (10).

الشكل رقم (10): مؤشر المؤسسات والحوكمة الرشيدة (2016-2019)

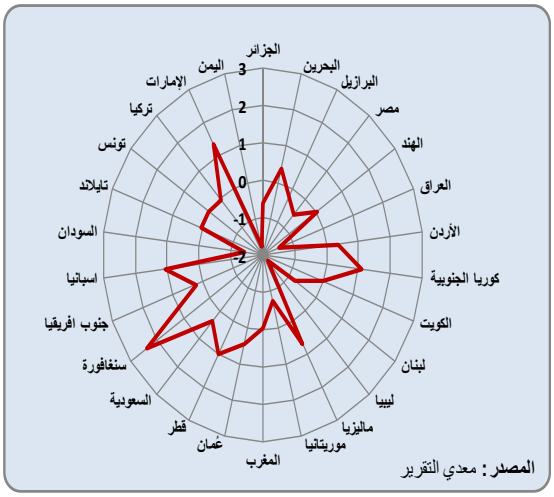

3.2 مؤشر قطاع البنية التحتية

حصلت الإمارات على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل. يُعزى ذلك إلى استحواذها على المركز الأول في مؤشري النقل والشحن الجوي، والاشتراك في الهواتف الخلوية، وحصولها على المركز الثاني في مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ البحرية. وسجلت كل من الكويت وقطر المركزين الثاني والثالث على مستوى المجموعة ككل على التوالي، الشكل رقم (11).

الشكل رقم (11): مؤشر البنية التحتية (2016-2019)

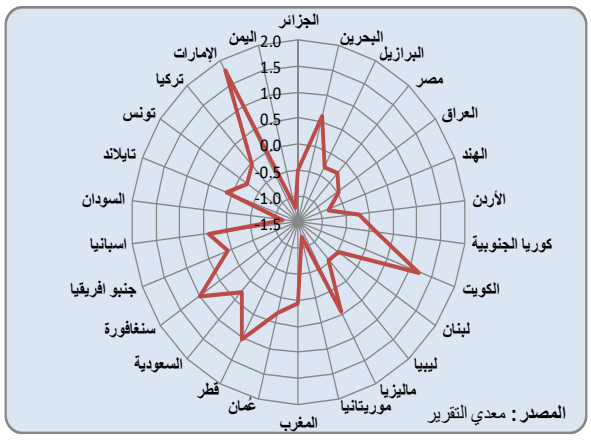

3. المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية

استناداً إلى ما سبق استعراضه من مؤشرات، استحوذت كل من الإمارات والسعودية وقطر والبحرين والكويت وعُمان على المراكز الستة الأولى على مستوى الدول العربية على التوالي. تحسن ترتيب كل من الكويت وعُمان والمغرب وليبيا في العدد الرابع عن الفترة (2016-2019) مقارنة مع العدد الثالث عن الفترة (2015-2018)، في حين حافظت الإمارات والسعودية وقطر على المراكز الثلاث الأولى على التوالي، جدول رقم (1).

جدول رقم (1): وضعية تنافسية الاقتصادات العربية في العدد (الثالث والرابع)

	تقرير تنافسية الاقتصادات العربية		
	العدد الثالث (2015-2018)	العدد الرابع (2016-2019)	الاتجاه
الأردن	14	16	▼
الإمارات	2	2	=
البحرين	9	9	=
تونس	17	17	=
الجزائر	21	21	=
السعودية	4	4	=
السودان	23	26	▼
العراق	22	22	▼
عُمان	12	11	▲
قطر	6	6	=
الكويت	13	10	▲
لبنان	18	19	▼
ليبيا	25	24	▲
مصر	19	20	▼
المغرب	15	13	▲
موريتانيا	22	23	▼
اليمن	24	25	▼

المصدر: مُعدي التقرير.

بعد ما سبق تناوله من موجز لوضاع التنافسية في الاقتصادات العربية، يتطرق الجزء الثالي إلى أوضاع تنافسية الاقتصادات العربية بالمزيد من التفصيل.

الجزء الثاني: تنافسية الاقتصادات العربية

يستعرض العدد الرابع من تقرير تنافسية الاقتصادات العربية والتطورات الاقتصادية الكلية وبيئة وجاذبية الاستثمار، للدول العربية ودول المقارنة خلال فترة المقارنة (2016-2019). ذلك بالاعتماد على طريقة المنهجية المعيارية (الإطار رقم 1)، في تقديرات المؤشرات الفرعية وترتيبها تنازليا من الأفضل ضمن المجموعة ككل.

تتبنى الدول العربية استراتيجيات وبرامج وطنية تُركز على تطوير مستويات التنافسية وتنمية الخدمات التي تقدمها الدول من أجل تسهيل بيئة الأعمال، وتطوير البنية التحتية، بهدف استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، التي تساهم في زيادة الاحتياطيات من العملة

الأجنبية، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة للارتقاء بمستويات المعيشية. كما تعمل الدول على زيادة قدرتها الإنتاجية وتحسين كفاءة المُنتجات السلعية الوطنية وتطوير قطاعات الخدمات لمُواجهة الحواجز التي تُعرقل من قُدرات الدول التنافسية.

بناءً على ما سبق، يتطرق الجزء الثاني إلى وضعية الاقتصادات العربية في كل من مؤشري الاقتصاد الكلي، وبيئة وجاذبية الاستثمار.

1. مؤشر الاقتصاد الكلي

يتكون مؤشر الاقتصاد الكلي من أربع ركائز، هي: القطاع الحقيقي، وقطاع مالية الحكومة، والقطاع الخارجي، والقطاع النقدي والمصرفي. تتضمن الركائز الأربع ستة عشرة متغيراً كمياً موزعةً على النحو التالي: القطاع الحقيقي ويشمل خمسة متغيرات، وقطاع مالية الحكومة ويشمل ثلاثة متغيرات، والقطاع الخارجي ويشمل أربعة متغيرات، والقطاع النقدي والمصرفي ويشمل خمسة متغيرات.

1.1 مؤشر القطاع الحقيقي

يتكون القطاع الحقيقي من المتغيرات الكميـــة التالية:

1) معدل النمو الحقيقي.
2) معدل التضخم.
3) معدل البطالة.
4) حصة قطاع الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي.
5) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

1.1.1 معدل النمو الحقيقي

تراجع معدل النمو الحقيقي لمجموعة الدول العربية من 2.2 في المائة عام 2018 إلى 1.6 في المائة عام 2019، ويعزى ذلك إلى تراجع النمو العالمي خاصة مع الشركاء التجاريين الرئيسين في كل من قارة آسيا ومنطقة اليورو وكذلك تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية عام 2019 مقارنةً بعام 2018.

بالنسبة للدول العربية فرادى، تراجع معدل النمو الحقيقي في ثلاث دول عربية وهي: قطر وليبيا ولبنان عام 2019[2] مقارنة بعام 2018.

سجلت مصر وموريتانيا أعلى نمو حقيقي بين الدول العربية المتضمنة في التقرير عام 2019، جدول رقم (2).

عربياً، استحوذت مصر على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.467) نقطة، كمحصلة لتحقيق معدل نمو بلغ (4.8) في المائة لمتوسط الفترة (2016-2019).

كان المركز الثاني عربياً من نصيب موريتانيا بقيمة معيارية بلغت (0.659) نقطـــة، ومعدل نمـــو (3.2) في المائة لمتوسط الفترة (2016-2019).

فيما حلّت البحرين بالمركز الثالث بقيمة معيارية بلغت (0.445) بمعدل نمو بلغ (2.8) في المائة عن متوسط الفترة (2016-2019) [3]، جدول رقم (3).

أما بالنسبة لدول المقارنة، فقد استحوذت كل من الهند وماليزيا وتركيا على المراكز الثلاثة الأولى على مستوى دول المقارنة بقيم معيارية بلغت (2.330) و(1.450) و(0.849) نقطة على التوالي، يُذكر أن الهند حلّت بالمركز الأول على مستوى المجموعة ككل

شكل رقم (12): مؤشر ترتيب الدول العربية في معدل النمو الحقيقي متوسط الفترة (2016-2019)

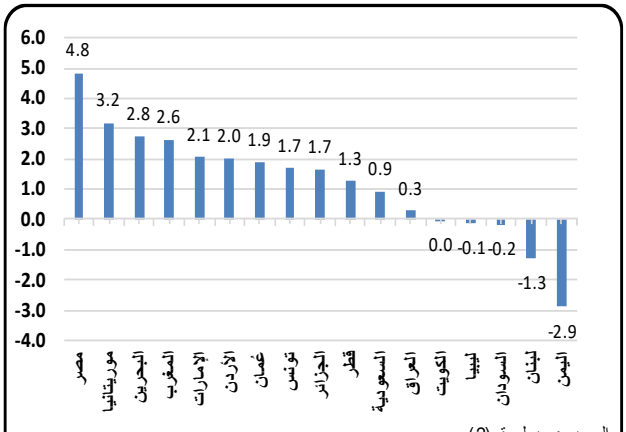

المصدر : جدول رقم (2)

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2020.

[3] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، وقاعدة بيانات البنك الدولي.

معدل نمو حقيقي بلغ (6.6) في المائة عن متوسط الفترة (2016-2019).

جدول رقم (2)
مؤشر القطاع الحقيقي
معدل النمو الحقيقي

	2016	2017	2018	2019	متوسط الفترة (2016-2019)	المؤشر المعياري	الترتيب
الهند	8.3	7.0	6.1	5.0	6.6	2.33	1
مصر	4.3	4.2	5.3	5.6	4.8	1.47	2
ماليزيا	4.4	5.7	4.7	4.3	4.8	1.45	3
تركيا	3.2	7.5	2.8	0.9	3.6	0.85	4
تايلاند	3.4	4.1	4.2	2.4	3.5	0.81	5
موريتانيا	1.3	3.5	2.1	5.9	3.2	0.66	6
جنوب افريقيا	3.2	4.3	3.4	0.7	2.9	0.53	7
البحرين	3.5	3.8	2.0	1.8	2.8	0.45	8
كوريا الجنوبية	2.9	3.2	2.7	2.0	2.7	0.41	9
المغرب	1.1	4.2	3.0	2.3	2.6	0.39	10
اسبانيا	3.0	2.9	2.4	2.0	2.6	0.35	11
الإمارات	3.1	2.4	1.2	1.7	2.1	0.11	12
الأردن	2.0	2.1	1.9	2.0	2.0	0.08	13
عُمان	5.0	0.3	1.8	0.5	1.9	0.02	14
تونس	1.2	1.9	2.7	1.0	1.7	-0.08	15
الجزائر	3.2	1.3	1.4	0.8	1.7	-0.09	16
قطر	2.1	1.6	1.5	-0.2	1.3	-0.30	17
السعودية	1.7	-0.7	2.4	0.3	0.9	-0.46	18
سنغافورة	0.4	1.4	0.8	0.2	0.7	-0.57	19
العراق	..	-2.5	-0.6	3.9	0.3	-0.77	20
البرازيل	-3.3	1.3	1.3	1.1	0.1	-0.85	21
الكويت	2.9	-4.7	1.2	0.4	0.0	-0.93	22
ليبيا	-2.8	…	…	2.5	-0.1	-0.97	23
السودان	3.5	0.7	-2.3	-2.6	-0.2	-0.99	24
لبنان	1.5	0.9	-1.9	-5.6	-1.3	-1.55	25
اليمن	-9.4	-5.1	0.8	2.1	-2.9	-2.33	26

المصدر : صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية، والبنك الدولي، "قاعدة البيانات".
المؤشر المعياري تم احتسابة من قبل معدي التقرير

2.1.1 مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

حلّت قطر وسنغافورة والإمارات وكوريا الجنوبية والكويت في المراكز الخمس الأولى في هذا المؤشر. حيث سجلت قطر أعلى قيمة معيارية بلغت (2.67) نقطة مع ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى (63) ألف دولار أمريكي عن متوسط الفترة (2016-2019)، وسجلت الإمارات قيمة معيارية بلغت (1.46) نقطة بمتوسط نصيب الفرد الذي بلغ نحو (41) ألف دولار أمريكي عن متوسط الفترة (2016-2019)، بينما سجلت الكويت والبحرين (0.86) و(0.45) نقطة على التوالي بمتوسط لنصيب الفرد بلغ (30.8) و(23.5) ألف دولار عن متوسط الفترة (2016-2019).

أما السعودية، فقد سجلت قيمة معيارية بلغت (0.352) نقطة وحلّت في المركز الثامن على مستوى المجموعة ككل، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو (22) ألف دولار أمريكي نفس الفترة. بينما سجلت عُمان قيمة معيارية بلغت نحو (-0.007) نقطة، حيث سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ((15.4) ألف دولار أمريكي.

على مستوى دول المقارنة، حلّت سنغافورة في المركز الثاني على مستوى المجموعة بعد قطر بقيمة معيارية بلغت (2.629) نقطة، حيث بلغ نصيب الفرد حوالي (62.3) ألف دولار أمريكي لمتوسط الفترة (2016-2019). فيما حلت كوريا الجنوبية في المركز الثاني على مستوى دول المقارنة والرابع على مستوى المجموعة ككل، حيث سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حوالي (31.5) ألف دولار أمريكي لمتوسط الفترة (2016-2019). بينما حلّت اسبانيا في المركز الثالث على مستوى دول المقارنة والسادس على مستوى الدول ككل، شكل رقم (13) والجدول رقم (3).

شكل رقم (13): القيمة المعيارية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول العربية

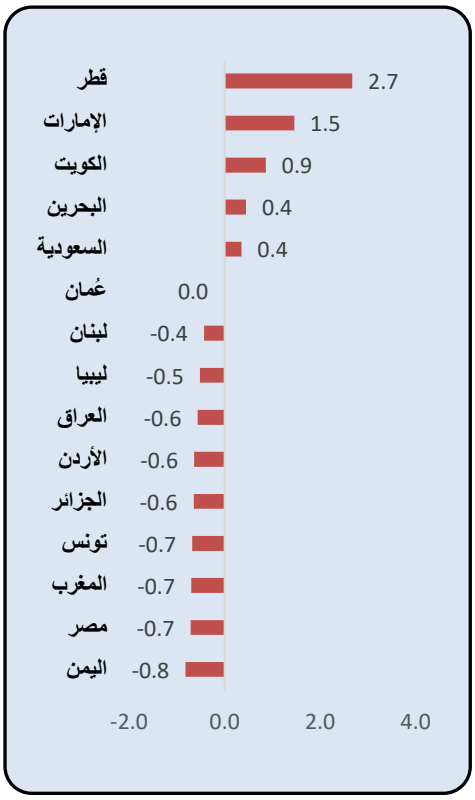

المصدر: الجدول رقم (3).

جدول رقم (3)
مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
(دولار أمريكي)

	2016	2017	2018	2019	متوسط الفترة (2016-2019)	المؤشر الفرعي (نقطة معيارية)	الترتيب
قطر	57,163	61,264	68,794	64,782	63,001	2.669	1
سنغافورة	56,828	60,914	66,189	65,233	62,291	2.629	2
الإمارات	38,142	40,645	43,839	43,103	41,432	1.457	3
كوريا الجنوبية	29,289	31,617	33,340	31,762	31,502	0.898	4
الكويت	27,653	29,759	33,994	32,032	30,860	0.862	5
اسبانيا	26,505	28,170	30,338	29,614	28,657	0.738	6
البحرين	22,619	23,709	23,991	23,504	23,456	0.446	7
السعودية	19,879	20,804	23,339	23,140	21,790	0.352	8
عُمان	14,619	15,131	16,415	15,474	15,410	-0.007	9
ماليزيا	9,818	10,254	11,373	11,415	10,715	-0.270	10
تركيا	10,821	10,514	9,370	9,042	9,937	-0.314	11
البرازيل	8,710	9,925	9,001	8,717	9,088	-0.362	12
لبنان	7,630	7,801	8,025	7,784	7,810	-0.434	13
تايلاند	5,994	6,593	7,295	7,808	6,923	-0.484	14
ليبيا	4,035	5,757	7,877	7,684	6,338	-0.517	15
جنوب أفريقيا	5,273	6,132	6,374	6,001	5,945	-0.539	16
العراق	4,777	5,205	5,834	5,955	5,443	-0.567	17
الأردن	4,104	4,163	4,242	4,330	4,210	-0.636	18
الجزائر	3,946	4,044	4,115	3,948	4,013	-0.647	19
تونس	3,698	3,481	3,439	3,318	3,484	-0.677	20
المغرب	2,897	3,036	3,222	3,204	3,090	-0.699	21
مصر	3,525	2,441	2,549	3,020	2,884	-0.711	22
الهند	1,733	1,982	2,006	2,104	1,956	-0.763	23
موريتانيا	1,537	1,578	1,601	1,678	1,598	-0.783	24
اليمن	1,034	882	968	826	961	-0.819	25
السودان	1,299	1,112	624	442	869	-0.824	26

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية، وقاعدة بيانات البنك الدولي
المؤشر الفرعي تم احتسابه من قبل مُعدي التقرير.

3.1.1 مؤشر معدل التضخم

ارتفع متوسط معدل التضخم في أربعة دول عربية بنسب فاقت 10 في المائة بما يشمل كل من السودان، واليمن، وليبيا، ومصر خلال الفترة (2016-2019). فيما بلغ معدل التضخم في الجزائر وتونس (4.9) و(4.7) في المائة خلال نفس الفترة على التوالي. في حين سجلت بقية الدول العربية متوسط لمعدل التضخم أقل من 3 في المائة في المتوسط خلال الفترة (2016-2019).

استحوذت قطر والإمارات على المركزين الأول والثاني على مستوى الدول العربية بقيم معيارية بلغت (0.568) و(0.540) نقطة عن متوسط الفترة (2016-2019) على التوالي، حيث سجل معدل تضخم متوسط بلغ (0.7) و(0.9) في المائة على التوالي للفترة المذكورة.

سجل كل من الأردن، والمغرب، والعراق معدل تضخم بلغ نحو (1.1) في المائة خلال الفترة (2016-2019) وحلت في المركز الثالث على مستوى الدول العربية.

أما بالنسبة لدول المقارنة، فقد استحوذت سنغافورة على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (0.626) نقطة وبمتوسط منخفض لمعدل التضخم بلغ (0.14) في المائة عن الفترة (2016-2019). المركز الثاني على مستوى المجموعة ككل كان من نصيب إسبانيا بقيمة معيارية بلغت (0.611) نقطة، وسجل معدل التضخم بها لمتوسط نفس الفترة الزمنية حوالي (0.28) في المائة.

شكل رقم (14): معدل التضخم الدول العربية متوسط الفترة (2016-2019)

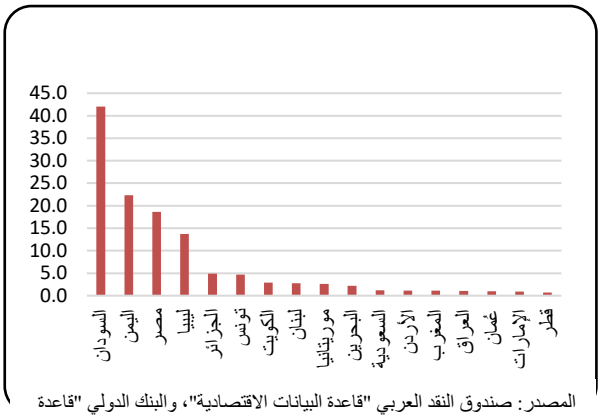

المصدر: صندوق النقد العربي "قاعدة البيانات الاقتصادية"، والبنك الدولي "قاعدة البيانات".

4.1.1 مؤشر معدل البطالـــة

ارتفع متوسط البطالة إلى ما يفوق 10 في المائة في كل من: السودان، والأردن، وليبيا، وتونس، واليمن، والعراق، والجزائـــر ومصـــــر عن الفـــترة (2016-2019).

حلّت قطر والكويت والإمارات في المركز الأول والثاني والثالث على مستوى الدول العربية بقيمة معيارية بلغت (1.315) و(1.162) و (1.081) نقطة عن الفترة (2016-2019) على التوالي حيث سجل معدل البطالة مستويات منخفضة بلغت (0.13) في المائـــة في قطـــر و(1.2) في المائة في الكويت، و(1.8) في المائة في الإمارات عن خلال الفـترة (2016-2019).

أما بالنسبة لدول المقارنة، فقد حلّت تايلاند في المرتبة الأولى على مستوى مجموعة دول المقارنة بقيمة معيارية بلغت (1.177) نقطة، حيث بلغ معدل البطالة (1.10) في المائة عن الفترة (2016-2019). فيما حلّت سنغافورة في المركز الثاني بمتوسط معدل بطالة بلغ (2.15) في المائة عن نفس الفترة الزمنية.

5.1.1 مؤشـــر حصـــة الصـــناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي

سجلت سبع دول عربية نسب فاقت 10 في المائة في مؤشر حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي عن متوسط الفترة (2016-2019)، وهي الأردن والكويت ومصر والمغرب وتونس والسعودية والإمارات.

استحوذت الأردن والبحرين على المركزين الأول والثاني على التوالي على مستوى الدول العربية والخامس والسادس على مستوى المجموعة ككل بقيم معيارية بلغت (0.904) و(0.773) نقطة لمتوســـط الفـترة (2016-2019)، حيث بلغت مساهمة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن والبحرين نحو (19.0) و(18.1) في المائة عن متوسط الفترة (2016-2019) على التوالي.

على مستوى دول المقارنة، حلّت ماليزيا في المرتبة الأولى على مستوى دول المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (2.02) نقطة، حيث بلغت حصة مساهمة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (26.6) في المائـــة عن الفـــترة (2016-2019).

الجدول رقم (4)
معدل البطالة كنسبة من إجمالي القوى العاملة (%)

	2016	2017	2018	2019
الأردن	2.9	-0.9	-0.8	3.3
الامارات	1.6	2.0	2.1	-1.9
البحرين	2.6	1.8	2.8	1.4
تونس	4.9	4.9	3.7	5.3
الجزائر	2.9	4.8	6.4	5.6
السعودية	2.2	1.2	2.1	-0.8
السودان	36.9	16.9	63.3	51.0
العراق	2.2	1.4	0.5	0.2
عُمان	1.0	0.1	1.1	1.6
قطر	2.7	0.4	0.2	-0.6
الكويت	2.9	3.3	3.2	2.2
لبنان	-0.8	4.5	4.6	2.9
ليبيا	22.7	28.7	-1.2	4.6
مصر	10.2	29.5	20.9	13.9
المغرب	0.4	1.6	1.6	0.8
موريتانيا	3.5	3.3	1.5	2.3
اليمن	21.3	30.4	27.6	10.0

المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية.

المؤشر العام للقطاع الحقيقي

في ضوء المؤشرات السابق الإشارة إليها، تشير النتائج إلى استحواذ قطر والبحرين والإمارات على المراكز الثلاثة الأولى في مؤشر تنافسية القطاع الحقيقي على مستوى الدول العربية بقيمة معيارية بلغت (0.732) و(0.573) و(0.555) نقطة على التوالي عن الفترة (2016-2019). أما المركز الرابع فكان من نصيب عُمان بقيمة معيارية بلغت (0.212) نقطة لنفس الفترة الزمنية. فيما جاءت السعودية في المركز الخامس على مستوى الدول العربية بقيمة معيارية بلغت (0.182) نقطة، جدول رقم (5).

الجدول رقم (5):
مؤشر الاقتصاد الكلي: القيمة المعيارية للمؤشرات الفرعية للقطاع الحقيقي عن متوسط الفترة (2016-2019)

	معدل النمو الحقيقي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	معدل التضخم	معدل البطالة	حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر القطاع الحقيقي	ترتيب الدول
الأردن	0.077	-0.636	0.518	-1.191	0.903	-0.066	15
الإمارات	0.107	1.457	0.540	1.081	-0.408	0.555	7
البحرين	0.445	0.446	0.407	0.793	0.772	0.573	6
تونس	-0.079	-0.677	0.133	-0.845	0.229	-0.248	18
الجزائر	-0.089	-0.647	0.110	-0.273	-1.234	-0.427	21
السعودية	-0.458	0.352	0.515	0.501	-0.002	0.182	10
السودان	-0.993	-0.824	-3.893	-1.565	-0.647	-1.584	26
العراق	-0.773	-0.567	0.524	-0.398	-1.550	-0.553	22
عُمان	0.017	-0.007	0.539	0.966	-0.457	0.212	9
قطر	-0.295	2.669	0.568	1.315	-0.596	0.732	5
الكويت	-0.926	0.862	0.329	1.162	-0.836	0.118	13
لبنان	-1.545	-0.434	0.341	0.454	-0.768	-0.390	19
ليبيا	-0.974	-0.517	-0.836	-1.303	-1.536	-1.033	24
مصر	1.467	-0.711	-1.366	-0.244	0.521	-0.067	16
المغرب	0.387	-0.699	0.522	-0.035	0.441	0.123	12
موريتانيا	0.659	-0.783	0.357	-0.028	-0.801	-0.119	17
اليمن	-2.331	-0.819	-1.768	-0.495	-0.559	-1.194	25
البرازيل	-0.849	-0.362	-0.102	-0.375	-0.385	-0.415	20
الهند	2.330	-0.763	0.111	0.509	0.263	0.490	8
كوريا الجنوبية	0.414	0.898	0.509	0.802	1.988	0.922	2
ماليزيا	1.450	-0.270	0.339	0.855	1.303	0.735	4
سنغافورة	0.530	2.629	0.626	1.028	0.930	1.149	1
اسبانيا	0.346	0.738	0.611	-1.013	-0.227	0.091	14
جنوب افريقيا	-0.573	-0.539	0.091	-2.564	-0.134	-0.744	23
تايلاند	0.807	-0.484	0.591	1.177	2.020	0.822	3
تركيا	0.849	-0.314	-0.315	-0.314	0.771	0.135	11

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية، وقاعدة بيانات البنك الدولي.

2.1 مؤشر قطاع مالية الحكومة

يتكون مؤشر قطاع مالية الحكومة من ثلاثة متغيرات كمية، وهي:

1) معدل نمو الإيرادات العامة بدون المنح.
2) الإيرادات الضريبية كنسبة من إجمالي الإيرادات العامة.
3) الفائض/العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

تشير الإحصاءات [4] إلى ارتفاع العجز المالي في الدول العربية مجمعة بنحو 35.4 مليار دولار أمريكي عام 2019 ليبلغ اجمالي العجز 69.7 مليار دولار أمريكي عام 2019 مقارنة بنحو 34.3 مليار دولار أمريكي عام 2018. يُعزى ارتفاع العجز عام 2019 إلى تراجع الإيرادات العامة، نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية. حيث ساهمت الإيرادات النفطية بنحو 59 في المائة من إجمالي الايرادات العامة عام 2019. بالمقابل، ارتفع الإنفاق العام في الدول العربية بشقيه الجاري والرأسمالي بنحو 6.2 في المائة عام 2019، ليبلغ قيمة الإنفاق العام نحو 916.3 مليار دولار أمريكي مقارنة بنحو 862.6 مليار دولار أمريكي عام 2018. كمحصلة لذلك، بلغ متوسط العجز المالي نحو (123.5) مليار دولار أمريكي عن الفترة (2016-2019) ما يعادل حوالي (4.8) في المائة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المتضمنة في التقرير.

1.2.1 مؤشر معدل نمو الإيرادات العامة بدون المنح

استحوذت كل من العراق والإمارات والسعودية على المراكز الثلاثة الأولى بقيم معيارية بلغت (1.170) و(0.969) و(0.967) نقطة على مستوى المجموعة ككل على التوالي، مسجلة معدل نمو بلغ نحو (14.3) و(12.4) و(12.3) في المائة خلال الفترة (2016-2019) على التوالي. حلّت البحرين في المركز الرابع على مستوى الدول العربية، والخامس على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (0.613) نقطة، حيث بلغ متوسط معدل نمو الإيرادات العامة بدون المنح نحو (8.8) في المائة عن نفس الفترة الزمنية.

أما على مستوى دول المقارنة، فحلّت الهند في المركز الرابع على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (0.860) نقطة، وبلغ معدل النمو نحو (11.3) في المائة لمتوسط الفترة (2016-2019). فيما حلّت تايلاند في المركز السابع على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (0.487) نقطة، وبلغ معدل النمو نحو (7.6) في المائة عن الفترة (2016-2019).

2.2.1 مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة

سجلت تونس أعلى قيمة في هذا المؤشر على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.204) نقطة، حيث بلغ متوسط نسبة الإيرادات الضريبية نحو (89.5) في المائة عن الفترة (2016-2019). حلّت المغرب في المركز الثاني على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.164) نقطة، وبلغت نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة نحو (88.3) في المائة خلال نفس الفترة. أما المركز الثالث على مستوى الدول العربية فكان من نصيب لبنان، حيث بلغت نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات نحو (77.7) في المائة لمتوسط الفترة (2016-2019)، بما يعكس القيمة المعيارية التي بلغت نحو (0.803) نقطة.

أما على مستوى دول المقارنة، فحلت جنوب أفريقيا في المركز الأول، والثالث على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.1093) نقطة. في حين حلّت إسبانيا في المركز الثاني على مستوى دول المقارنة والرابع على مستوى الدول ككل بقيمة معيارية بلغت (1.1092) نقطة.

1.2.2 مؤشر نسبة الفائض/العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي

حلّت الإمارات في المركز الأول على مستوى الدول العربية والثاني على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت نحو (1.179) نقطة، حيث سجل متوسط نسبة الفائض المالي نحو (2.5) في المائة إلى الناتج المحلي الإجمالي عن متوسط الفترة (2016-2019). أما السعودية فاستحوذت على المركز الثاني على مستوى الدول العربية والخامس على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت

[4] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2020).

(0.847) نقطة، حيث بلغ الفائض المالي نحو (0.5) في المائة لمتوسط الفترة (2016-2019). في حين حلّت موريتانيا بالمركز الثالث على مستوى الدول العربية بقيمة معيارية بلغت حوالي (0.737) نقطة وسجل العجز المالي نحو (-0.2) في المائة لمتوسط نفس الفترة.

أما بالنسبة لدول المقارنة، فقد حلّت سنغافورة في المركز الأول على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت نحو (1.420) نقطة، حيث بلغ متوسط نسبة الفائض المالي نحو (3.9) في المائة لمتوسط الفترة (2016-2019). وحلّت كوريا الجنوبية بالمركز الثاني على مستوى دول المقارنة، بقيمة معيارية بلغت (1.117) نقطة. على مستوى دول المقارنة حلّت تايلاند في المركز الثالث بقيمة معيارية بلغت حوالي (0.956) نقطة عن متوسط الفترة (2016-2019).

المؤشر العام لمالية الحكومة

بناءً على ما سبق، تشير النتائج إلى استحواذ السعودية والإمارات على المركز الأول والثاني على مستوى الدول العربية في المؤشر العام لمالية الحكومة بقيم معيارية بلغت (0.604) و(0.602) نقطة على التوالي.

أما المركز الثالث على مستوى الدول العربية، فكان من نصيب تونس بقيمة معيارية بلغت حوالي (0.489) نقطة. فيما حلّت المغرب في المركز الرابع على مستوى الدول العربية بقيمة معيارية بلغت (0.481) نقطة.

أما بالنسبة لدول المقارنة، فقد استحوذت سنغافورة على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل. أما المركز الثاني فكان من نصيب الهند، في حين حلّت تايلاند في المركز الثالث على مستوى المجموعة ككل، (جدول رقم 6).

الجدول رقم (6):
مؤشر الاقتصاد الكلي: القيمة المعيارية للمؤشرات الفرعية لقطاع مالية الحكومة
متوسط الفترة (2016-2019)

	نسبة الفائض/العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي	معدل نمو الايرادات العامة بدون المنح	نسبة الايرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة	مؤشر مالية الحكومة	ترتيب الدول
الأردن	-0.067	-0.101	0.2	0.017	15
الإمارات	1.179	0.969	-0.343	0.602	5
البحرين	-0.698	0.613	-1.456	-0.514	21
تونس	0.373	-0.109	1.204	0.489	9
الجزائر	-0.486	0.242	-0.232	-0.159	17
السعودية	0.847	0.967	-0.002	0.604	4
السودان	-0.452	-3.561	0.769	-1.081	24
العراق	0.736	1.170	-1.625	0.094	13
عُمان	-1.171	0.207	-1.292	-0.752	22
قطر	0.459	0.064	-1.363	-0.280	20
الكويت	-0.885	-0.318	-1.707	-0.970	23
لبنان	-0.924	-0.071	0.803	-0.064	16
ليبيا	-3.252	0.552	-1.689	-1.463	26
مصر	-0.953	-0.415	0.650	-0.240	18
المغرب	0.065	0.214	1.164	0.481	10
موريتانيا	0.737	0.303	0.386	0.475	11
اليمن	-0.615	-2.437	-0.897	-1.316	25
اسبانيا	0.188	0.114	1.109	0.471	12
البرازيل	-0.487	-0.072	-0.252	-0.270	19
الهند	0.376	0.860	1.062	0.766	2
كوريا الجنوبية	1.117	0.405	0.024	0.516	6
ماليزيا	0.806	-0.121	0.801	0.496	8
سنغافورة	1.420	0.400	0.591	0.804	1
تايلاند	0.956	0.487	0.797	0.747	3
تركيا	0.629	-0.688	0.169	0.037	14

المصدر: صندوق النقد العربي، "قاعدة البيانات الاقتصادية"، والبنك الدولي "قاعدة البيانات" .
المؤشر الفرعي أُعد من قبل الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول.

3.1 مؤشر القطاع النقدي والمالي

يتكون مؤشر القطاع النقدي والمصرفي من أربعة مؤشرات فرعية، وهي:

1) مؤشر معدل نمو صافي الأصول الأجنبية.
2) مؤشر حجم الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص.
3) مؤشر نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض.
4) مؤشر العائد على الأصول.

1.3.1 مؤشر معدل نمو صافي الأصول الأجنبية

يُمثل صافي الأصول الأجنبية مجموع الأصول الأجنبية التي تحتفظ بها السلطات النقدية والبنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى ناقص التزاماتها الأجنبية.

استحوذت الإمارات على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.204) نقطة، حيث سجل صافي الأصول الأجنبية بها معدل نمو (18.8) في المائة عن متوسط الفترة (2016-2019). المركز الثاني على مستوى الدول العربية كان من نصيب الكويت بقيمة معيارية بلغت (0.565) نقطة. كما سجل معدل نمو صافي الأصول الأجنبية في الكويت (5.05) في المائة عن متوسط الفترة (2016-2019). أما المركز الثالث على مستوى الدول العربية فكان من نصيب المغرب بقيمة معيارية بلغت (0.547) نقطة.

حيث بلغ معدل نمو الأصول الأجنبية نحو (4.34) في المائة عن متوسط الفترة (2016-2019).

أما على مستوى دول المقارنة، فقد حلت كوريا الجنوبية في المركز الأول على مستوى دول المقارنة والثاني على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (0.639) نقطة، أما المركز الثاني فكان من نصيب تايلاند بقيمة معيارية بلغت (0.552) نقطة.

2.3.1 مؤشر حجم الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص

سجلت السعودية والإمارات المركز الأول والثاني على مستوى الدول العربية بقيم معيـارية بلغت (0.048) و(-0.119) نقطة، وبلغ متوسط حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص حوالي (399.4) و(305.6) مليار دولار أمريكي عن متوسط الفترة (2016-2019) على التوالي. فيما حلت قطر بالمركز الثالث على مستوى الدول العربية بقيمة معيارية بلغت (-0.430) نقطة وبلغ متوسط حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص حوالي (132.3) مليار دولار أمريكي عن متوسط نفس الفترة، جدول رقم (7).

على مستوى دول المقارنة، استحوذت كوريا الجنوبية واسبانيا على المركز الأول والثاني على مستوى المجموعة ككل بقيم معيارية بلغت نحو (3.294) و(1.931) نقطة على التوالي. بينما حلت الهند والبرازيل في المركز الثالث والرابع على مستوى المجموعة ككل على التوالي.

الجدول رقم (7): الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (مليون دولار أمريكي)

	2016	2017	2018	2019	متوسط الفترة الزمنية (2016-2019)	المؤشر الفرعي	الترتيب
الأردن	29,009	31,739	33,399	34,862	32,252	-0.610	19
الإمارات	282,325	323,482	307,711	308,949	305,617	-0.120	10
البحرين	23,286	23,857	26,225	26,507	24,969	-0.623	21
تونس	30,372	30,295	30,268	28,220	29,789	-0.614	20
الجزائر	36,114	41,131	43,134	43,699	41,020	-0.594	18
السعودية	360,627	400,168	424,512	412,405	399,428	0.048	9
السودان	3,695	4,018	2,306	2,337	3,089	-0.662	25
العراق	16,227	18,765	20,544	20,379	18,979	-0.633	22
عُمان	43,813	53,975	59,842	54,233	52,965	-0.572	17
قطر	107,426	133,056	147,683	141,126	132,323	-0.430	12
الكويت	118,394	122,647	128,024	132,889	125,489	-0.443	13
لبنان	49,262	52,969	59,954	52,282	53,617	-0.571	16
ليبيا	9,844	13,591	12,080	8,424	10,985	-0.648	24
مصر	115,898	67,505	64,509	73,350	80,316	-0.523	14
المغرب	65,680	68,715	73,650	75,781	70,957	-0.540	15
موريتانيا	1,336	1,359	1,482	1,763	1,485	-0.665	26
اليمن	17,176	13,542	..	..	15,359	-0.640	23
البرازيل	1,200,061	1,282,453	1,121,934	1,126,360	1,182,702	1.452	4
الهند	1,190,255	1,302,535	1,323,223	1,441,834	1,314,462	1.688	3
كوريا الجنوبية	1,982,258	2,189,438	2,348,461	2,324,055	2,211,053	3.294	1
ماليزيا	370,741	388,923	420,200	438,939	404,701	0.058	8
سنغافورة	390,099	423,474	453,376	442,535	427,371	0.098	7
اسبانيا	1,469,183	1,463,584	1,492,790	1,375,605	1,450,290	1.931	2
جنوب افريقيا	202,232	232,809	241,476	231,026	226,886	-0.261	11
تايلاند	478,985	518,914	567,799	609,927	543,906	0.307	5
تركيا	543,499	560,508	512,377	480,979	524,341	0.272	6

المصدر: صندوق النقد العربي، "قاعدة البيانات الاقتصادية"، والبنك الدولي "قاعدة البيانات".
المؤشر الفرعي أعد من قبل الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول.

3.3.1 مؤشر نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض

استحوذت قطر على المركز الأول عربياً والرابع على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (0.831) نقطة، حيث انخفضت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض إلى (1.65) في المائة عن الفترة (2016-2019). المركز الثاني كان من نصيب السعودية، حيث سجلت القيمة المعيارية حوالي (0.818) نقطة وبلغ متوسط نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض نحو (1.73) في المائة عن متوسط الفترة (2016-2019). فيما حلّت الكويت في المركز الثالث بقيمة معيارية بلغت (0.803) نقطة وبلغت نسبة القروض المتعثرة لإجمالي القروض حوالي (1.82) في المائة عن متوسط نفس الفترة.

أما بالنسبة لدول المقارنة، فقد استحوذت كل من كوريا الجنوبية، وسنغافورة، وماليزيا على المراكز الأول والثاني والثالث على مستوى المجموعة ككل بقيم معيارية بلغت (1.040) و(0.889) و(0.849) نقطة على التوالي.

الشكل رقم (15): القيمة المعيارية لنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في القطاع المصرفي في بعض الدول العربيـــة متوسط الفترة (2016-2019)

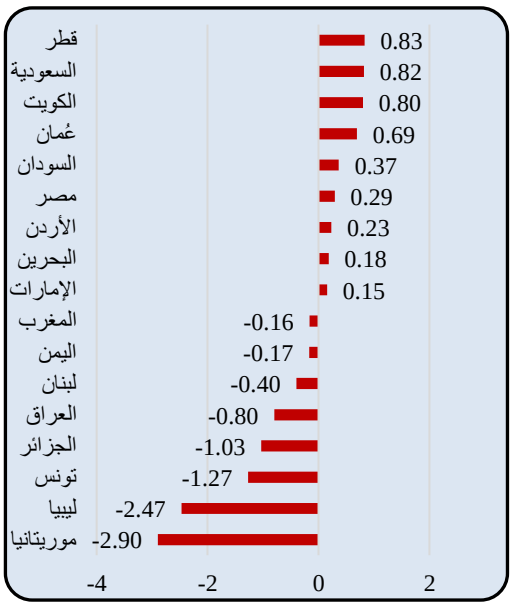

المصدر: جدول رقم (8)

4.3.1 مؤشر العائد على الأصول

استحوذت السعودية والجزائر وقطر على المراكز الثلاثة الأولى بقيم معيارية بلغت (1.586) و(1.533) و(1.041) نقطة على التوالي، حيث سجل متوسط معدل العائد على الأصول نحو 2.0 و1.9 و1.7 في المائة على التوالي خلال الفترة (2016-2019). فيما حلّت الامارات في المركز الرابع بقية معيارية بلغت نحو (0.787) نقطة.

بالنسبة لدول المقارنة، فاستحوذت كل من تركيا وجنوب افريقيا والبرازيل على المراكز الثلاثة الأولى على مستوى دول المقارنة.

المؤشر العام للقطاع النقدي والمصرفي

بناءً على تطورات المؤشرات الفرعية للمؤشر العام للقطاع النقدي والمصرفي، استحوذت كل من السعودية والإمارات على المركزين الأول والثاني على مستوى الدول العربية ككل بقيمة معيارية بلغت (0.674) و(0.506) نقطة على التوالي، في حين حلّت كل من قطر وعُمان في المركزين الثالث والرابع على مستوى الدول العربية بقيم معيارية بلغت نحو (0.485) و(0.316) نقطة على التوالي.

أما بالنسبة لدول المقارنة، فحلّت كوريا الجنوبية في المركز الأول على مستوى المجموعة ككل بقيم معيارية بلغت نحو (1.138) نقطة، وحل في المركزين الثاني والثالث كل من تايلاند وجنوب أفريقيا بقيم معيارية بلغت نحو (0.453) و (0.429) نقطة على التوالي، جدول رقم (8).

الجدول رقم (8):

مؤشر الاقتصاد الكلي: القيمة المعيارية للمؤشرات الفرعية لمؤشر القطاع النقدي والمصرفي (2016-2019)

	مؤشر معدل نمو صافي الاصول الاجنبية	مؤشر الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص	مؤشر العائد على الاصول	مؤشر القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض	مؤشر قطاع النقدي والمصرفي	الترتيب
الأردن	0.14	-0.61	0.17	0.23	-0.0171	14
الإمارات	1.20	-0.12	0.79	0.15	0.5062	4
البحرين	0.12	-0.62	-0.26	0.18	-0.1446	18
تونس	-3.26	-0.61	-0.40	-1.27	-1.3858	26
الجزائر	-0.43	-0.59	1.53	-1.03	-0.1301	17
السعودية	0.24	0.05	1.59	0.82	0.6742	3
السودان	-1.79	-0.66	-2.08	0.37	-1.0417	24
العراق	0.47	-0.63	-1.67	-0.80	-0.6584	21
عُمان	0.42	-0.57	0.72	0.69	0.3163	10
قطر	0.50	-0.43	1.04	0.83	0.4852	5
الكويت	0.57	-0.44	0.12	0.80	0.2607	12
لبنان	0.21	-0.57	0.12	-0.40	-0.1596	19
ليبيا	0.39	-0.65	-1.00	-2.47	-0.9325	23
مصر	-0.50	-0.52	-2.05	0.29	-0.6940	22
المغرب	0.53	-0.54	-0.30	-0.16	-0.1182	16
موريتانيا	0.50	-0.66	-1.16	-2.90	-1.0560	25
اليمن	0.02	-0.64	-0.02	-0.17	-0.2012	20
اسبانيا	-0.02	1.93	-1.14	0.39	0.2900	11
البرازيل	0.35	1.45	0.57	0.53	0.7242	2
الهند	0.79	1.69	-1.55	-0.50	0.1062	13
كوريا الجنوبية	0.60	3.29	-0.38	1.04	1.1381	1
ماليزيا	0.07	0.06	0.47	0.85	0.3617	9
سنغافورة	0.36	0.10	0.13	0.89	0.3677	8
تايلاند	0.51	0.31	0.41	0.59	0.4526	6
تركيا	-2.41	0.27	1.28	0.49	-0.0924	15
جنوب افريقيا	0.43	-0.26	1.01	0.54	0.4294	7

المصدر: صندوق النقد العربي، "قاعدة بيانات الاقتصادية"، و"قاعدة بيانات" البنك الدولي.
المؤشر الفرعي أعد من قبل الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول.

4.1 مؤشر القطاع الخارجي

يتكون مُؤشر القطاع الخارجي من أربعة مؤشرات فرعية، وهي:

1. الانفتاح التجاري.
2. الحساب الجاري.
3. الاحتياطات الرسمية.
4. تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.

1.4.1 مؤشر الانفتاح التجاري

الانفتاح التجاري هو نسبة إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي[5]. من الناحية المفاهيمية، يشير الانفتاح التجاري إلى الدرجة التي ينخرط بها الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي من خلال التجارة الخارجية. يعتمد حجم التجارة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي على مجموعة متنوعة من العوامل من بينها مستوى تنافسية الدولة ومدى الاعتماد على الواردات. بالإضافة إلى مدى التوجه الخارجي للسياسة التجارية الخارجية للدول، وكذلك حجم الأسواق المحلية والخارجية.

[5] الانفتاح التجاري $= \frac{(\text{الواردات}+\text{الصادرات})}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times 100$

استحوذت الإمارات على المركز الأول على مستوى الدول العربية والثاني على مستوى المجموعة ككل في مؤشر الانفتاح التجاري بقيمة معيارية بلغت (1.326) نقطة، حيث بلغ المؤشر (168) في المائة عن خلال الفترة (2016-2019). حلّت البحرين في المركز الثاني على مستوى الدول العربية، والثالث على مستوى مجموعة الدول ككل بقيمة معيارية بلغت (0.926) نقطة وبلغ مؤشر الانفتاح التجاري حوالي (145) في المائة خلال الفترة (2016-2019). المركز الثالث على مستوى الدول العربية كان من نصيب تونس بقيمة معيارية بلغت (0.224) نقطة، حيث بلغ مؤشر الانفتاح (104) في المائة عن متوسط الفترة (2016-2019).

أما بالنسبة لدول المقارنة، فقد حلّت سنغافورة في المركز الأول على مستوى الدول ككل بقيمة معيارية بلغت (3.868) نقطة، حيث بلغ متوسط مؤشر الانفتاح 316 في المائة خلال الفترة (2016-2019).

2.4.1 مؤشر ميزان الحساب الجاري

يتكون ميزان الحساب الجاري من ثلاثة بنود أساسية، هي:

- الصادرات والواردات من السلع والخدمات.
- دخل الاستثمارات (الدخل الأولي).
- صافي التحويلات المباشرة من وإلى الدول (الدخل الثانوي).

تراجع فائض الحساب الجاري لمجموعة الدول العربية من 155.1 مليار دولار أمريكي عام 2018 إلى فائض بلغ 82 مليار دولار أمريكي عام 2019. يُعزى ذلك إلى تراجع الميزان التجاري من 350.4 مليار دولار أمريكي عام 2018 إلى 262.1 مليار دولار أمريكي عام 2019 نتيجة تراجع سعر برميل النفط من 69.8 دولار أمريكي عام 2018 إلى 64 دولار أمريكي عام 2019. وكمحصلة لذلك بلغ ميزان الحساب الجاري حوالي (44) مليار دولار أمريكي أي ما يعادل نحو (1.6) في المائة إلى الناتج المحلي الإجمالي لمتوسط الفترة (2016-2019)[6].

استحوذت الإمارات على المركز الأول على مستوى الدول العربية والثالث على مستوى دول المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.135) نقطة، حيث سجل ميزان الحساب الجاري فائضاً بلغ (27.8) مليار دولار أمريكي عن متوسط الفترة (2016-2019). حلّت السعودية في المركز الثاني عربياً والخامس على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.070) نقطة، وسجل ميزان الحساب الجاري فائضاً بلغ (26.4) مليار دولار أمريكي عن متوسط الفترة (2016-2019). فيما حلّت العراق بالمركز الثالث على مستوى الدول العربية بقيمة معيارية بلغت (0.599)، وسجل ميزان الحساب الجاري فائضاً بلغ (17) مليار دولار أمريكي عن متوسط الفترة (2016-2019).

أما بالنسبة لدول المقارنة، فقد استحوذت سنغافورة على المركز الأول على مستوى دول المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (2.771) نقطة، حيث سجل ميزان الحساب الجاري فائضاً مالياً بلغ في المتوسط (60) مليار دولار أمريكي لمتوسط الفترة (2016-2019). وحل في المركز الثاني والثالث كل من تايلاند واسبانيا بقيم معيارية بلغت (1.6628) و(1.3701) عن متوسط الفترة (2016-2019) على التوالي.

2.4.2 مؤشر الاحتياطيات الرسمية

تعتبر الاحتياطيات الرسمية ملاذ آمن للدول ومؤشر في غاية الأهمية لقياس مقدرة الدول على تسديد الديون الخارجية، وتتضمن الاحتياطيات الرسمية كل من الودائع، والسندات بالعملة الأجنبية، والاحتياطيات من الذهب. إضافة إلى السبائك من الذهب، وحسابات الذهب غير الموزعة، وحقوق السحب الخاصة، ومركز الاحتياطي في صندوق النقد الدولي، والعملة الاجنبية، والودائع القابلة للتحويل الأخرى، وغيرها من الودائع، وأوراق الدين، والقروض، وأسهم صندوق الاستثمار والمشتقات المالية، مثل العقود الآجلة والخيارات كأصول احتياطية للدولة.

استحوذت السعودية على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل في مؤشر الاحتياطيات الرسمية بقيمة معيارية بلغت (3.487) نقطة. ارتفعت الاحتياطيات

[6] صندوق النقد العربي (2020)، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"

الرسمية بنحو (0.6) في المائة عام 2019، وبلغ متوسط الاحتياطيات حوالي 520.3 مليار دولار أمريكي لمتوسط الفترة (2016-2019).

سجلت الإمارات المركز الثاني على مستوى مجموعة الدول العربية بقيمة معيارية بلغت (0.023) نقطة، حيث بلغ متوسط الاحتياطيات الرسمية (91.2) مليار دولار أمريكي عن متوسط الفترة (2016-2019). أما الجزائر فحلّت في المركز الثالث على مستوى الدول العربية، مستفيدةً بذلك من قيمة متوسط الاحتياطيات المسجلة عن خلال الفترة (2016-2019)، والبالغة حوالي (86) مليار دولار أمريكي.

أما بالنسبة لدول المقارنة، حلّت البرازيل في المركز الأول على مستوى دول المقارنة والثاني على مستوى المجموعة، حيث بلغ متوسط الاحتياطيات الرسمية حوالي (368) مليار دولار أمريكي خلال الفترة (2016-2019). في حين استحوذت سنغافورة على المركز الثاني على مستوى دول المقارنة والثالث على مستوى دول المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغ (1.535) نقطة، وحلّت تايلاند في المركز الثالث على مستوى دول المقارنة والرابع على مستوى الدول ككل بقيمة معيارية بلغت (0.910) نقطة.

الجدول رقم (9):
مؤشر الاقتصاد الكلي: القيمة المعيارية للمؤشرات الفرعية للقطاع الخارجي عن متوسط الفترة (2016-2019)

	الانفتاح التجاري	الاحتياطيات الرسمية	تغطية الاحتياطيات الرسمية	الحساب الجاري	مؤشر القطاع الخارجي	الترتيب
الأردن	-0.0147	-0.6112	-0.2832	-0.3769	-0.322	18
الإمارات	1.3259	0.0233	...	1.1355	0.828	3
البحرين	0.9259	-0.6893	-0.7268	-0.3043	-0.199	13
تونس	0.2242	-0.6674	-0.6351	-0.4939	-0.393	22
الجزائر	-0.6037	-0.0201	0.7083	-1.2327	-0.287	16
السعودية	-0.4625	3.4873	2.6373	1.0703	1.683	2
السودان	-1.1545	-0.7051	-0.7413	-0.4652	-0.767	26
الهند	-0.2607	-0.2841	0.0336	0.5979	0.022	7
عُمان	0.1612	-0.5719	-0.1920	-0.6585	-0.315	17
قطر	-0.0446	-0.4268	0.1552	0.0073	-0.077	11
كوريا الجنوبية	0.1279	-0.4005	-0.3261	0.3050	-0.073	10
لبنان	-0.4071	-0.3918	0.4792	-0.7925	-0.278	15
ليبيا	-0.1106	-0.1125	3.4859	-0.0465	0.804	4
مصر	-0.8475	-0.4299	-0.4640	-0.7963	-0.634	25
المغرب	-0.0963	-0.5067	-0.3154	-0.4599	-0.345	19
موريتانيا	-0.0031	-0.7054	-0.4655	-0.2446	-0.355	20
اليمن	0.0000	-0.7049	-0.5336	-0.3299	-0.392	21
البرازيل	-1.0943	2.2550	0.2144	-1.8271	-0.113	12
العراق	-0.8503	-0.3200	-0.2734	0.5989	-0.211	14
الكويت	-0.2428	-0.4265	0.1046	0.3458	-0.055	9
ماليزيا	0.6463	0.0985	-0.4618	0.1614	0.111	6
سنغافورة	3.8680	1.5359	-0.4692	2.7110	1.911	1
اسبانيا	-0.4188	-0.1522	-0.7263	1.3701	0.018	8
جنوب افريقيا	-0.5374	-0.2999	-0.4690	-0.7344	-0.510	23
تايلاند	0.4705	0.9104	-0.2392	1.6628	0.701	5
تركيا	-0.6011	0.1161	-0.4966	-1.2034	-0.546	24

المصدر: صندوق النقد العربي، "قاعدة البيانات الاقتصادية"، وقاعدة بيانات البنك الدولي.
المؤشر الفرعي أعد من قبل الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول.

4.4.1 مؤشر تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر

يُعبر هذا المؤشر عن مقدرة الدول على تغطية وارداتها من السلع الأساسية لعدد من الشهور وكذلك دعم سعر صرف عملتها الوطنية بما يسهم في استقرارها.

استحوذت ليبيا والسعودية والجزائر على المراكز الثلاثة الأولى على مستوى المجموعة ككل بقيم

معيارية بلغت (3.486) و(2.637) و(0.708) نقطة على التوالي، حيث أشارت الإحصاءات إلى أن الاحتياطيات الرسمية تكفي في كل من ليبيا والسعودية والجزائر لتغطيـــة وارداتـــها السلعيـــة لمـــدة أربع سنوات (59.7 شهـراً) و(48 شهـراً) و(21.5 شهـراً) عن خلال الفتـــرة (2016-2019) على التوالي.

أما على مستوى دول المقارنة، فقد حلّت البرازيل في المركز الأول على مستوى دول مجموعة المقارنة بقيمة معيارية بلغت (0.214) نقطة، حيث تكفي الاحتياطيات الرسمية بها لتغطية وارداتها السلعية لمدة (14.7) شهراً خلال الفترة (2016-2019).

المؤشر العام للقطاع الخارجي

أظهرت النتائج استحواذ السعودية المركز الأول على مستوى مجموعة الدول العربية بقيمة معيارية بلغت (1.683)، وحلّت الإمارات في المركز الثاني على مستوى الدول العربية بقيمة معيارية بلغت (0.828) نقطة. أما المركز الثالث فكان من نصيب ليبيا بقيمة معيارية بلغت (0.804) نقطة.

المؤشر العام لقطاع الاقتصاد الكلي

استناداً إلى المؤشرات الفرعية لقطاع الاقتصاد الكلي، جاءت السعودية والإمارات وقطر في المراكز الثلاثة الأولى على مستوى مجموعة الدول العربية، في حين استحوذت سنغافورة على المركز الأول على مستوى دول المجموعة ككل وحصلت كوريا الجنوبية على المركز الثاني وتايلاند على المركز الرابع على مستوى دول المجموعة ككل.

2. مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار

تلعب البنية التحتية وبيئة الأعمال دوراً رئيساً ومهماً في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، حيث تؤثر هذه المؤشرات ايجابيا على حجم الاستثمارات، وتعتبر من أهم العوامل الجاذبة للاستثمار بما يشمل عملية استخراج تراخيص البدء في المشاريع، وتوفر بنية تحتية حاضنة للاستثمارات (مثل توفر موانئ ومطارات وسهولة الحصول على الكهرباء والمياه وتوفر شوارع مرصفة، ...إلخ). مؤخراً زادت أهمية ودور هذه المؤشرات لتحديد مدى سلامة وجاذبية مناخ الاستثمار. تعتبر هذه المؤشرات في غاية الأهمية للمستثمرين الذين يبحثون عن فرص الاستثمار، حيث تعكس درجة ومكانة اقتصاديات تلك الدول بين اقتصاديات العالم.

يتكون مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار من ثلاثة مؤشرات فرعية، وهي:

1. مؤشر بيئة الأعمال.
2. مؤشر البنية التحتية.
3. مؤشر المؤسسات والحوكمة الرشيدة.

تتكون المؤشرات الرئيسة لهذا المؤشر من 13 متغيراً كمياً.

1.2 مؤشر بيئة الأعمال

يصدر البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية مؤشرات تتعلق ببيئة الأعمال في العالم دورياً، ويوضح التدابير التي قامت بها الدول من أجل تهيئة بيئة الأعمال التنافسية التي تساهم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

تم اعتماد خمسة مؤشرات في العدد الرابع من تقرير تنافسية الاقتصادات العربية لقياس مؤشر بيئة الأعمال، وهي : البدء في المشروع التجاري، وتسجيل الملكية، وحماية المستثمرين، والحصول على الكهرباء، ومؤشر دفع الضرائب.

1.1.2 مؤشر البدء في المشروع التجاري

يُركز هذا المؤشر على الإجراءات التي قامت بها الدول لتحسين بيئة الأعمال والمتطلبات المطلوبة للبدء في مزاولة النشاط التجاري، مثل استخراج التراخيص، واستكمال كل المُتطلبات الأساسية المتعلقة بنشاط شركاتهم على سبيل المثال (عدد الموظفين، والحد الأدنى من رأس المال المطلوب للبدء في أي مشروع تجاري، وكذلك المُدة الزمنية التي يحتاجها المستثمر للانتهاء من الإجراءات المطلوب).

جاءت الإمارات في المركز الأول عربياً والثالث على مستوى دول المجموعة ككل في مؤشر بدء النشاط التجاري بقيمة معيارية بلغت (1.198) نقطة، مستفيدةً من انخفاض عدد الإجراءات والفترة الزمنية المطلوبة لإنجاز الإجراءات لدى رواد الأعمال من النساء

والرجال، حيث يحتاج كل من النساء والرجال إلى أقل من ثلاثة إجراءات، إضافة إلى انخفاض رأس المال المطلوب لبدء النشاط التجاري إلى (صفر) من الدخل القومي للفرد، وبلغت قيمة المؤشر (83.1 من 100) نقطة عن متوسط الفترة (2016-2019).

حلّت المغرب في المركز الثاني على مستوى الدول العربية بقيمة معيارية بلغت (0.567) نقطة وسجل المؤشر قيمة بلغت (75.5 من 100) نقطة عن متوسط الفترة (2016-2019). فيما حلّت عُمان بالمركز الثالث بقيمة معيارية بلغت (0.459) نقطة وسجلت عُمان في هذا المؤشر قيمة بلغت (74.2 من 100) نقطة عن متوسط نفس الفترة الزمنية.

على مستوى دول المقارنة، استحوذت سنغافورة على المركز الأول على مستوى دول المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.645) نقطة، وحلت كوريا الجنوبية في المركز الثاني بقيمة معيارية بلغت (1.474).

2.1.2 مؤشر تسجيل الملكية

يتضمن هذا المؤشر جميع الإجراءات المطلوبة لنقل ملكية سند عقار تجاري، حيث يُشترط عند نقل الملكية أن يكون العقار مملوكاً بالكامل وفي منطقة تجارية أو سكنية، (ولا يوجد فيها مصادر للمياه الطبيعية، أو محمية طبيعية، أو آثار تاريخية)، باعتبار أن هذه الأماكن تكون مملوكة للدول.

يتضمن المؤشر أربعة بنود أساسية، وهي:

1) عدد الإجراءات لنقل سند الملكية.
2) المدة الزمنية بالأيام لنقل الملكية.
3) تكلفة نقل سند الملكية، الذي تشمل على رسوم وضرائب نقل الملكية، وأي مبالغ تدفع للتوثيق ومصلحة العقارات.
4) نوعية نظام إدارة الأراضي: يقيس المؤشر جودة إدارة الأراضي من خلال مؤشرات فرعية تتعلق بمدى موثوقية البنية التحتية، وشفافية المعلومات، والتغطية الجغرافية، وتسوية المنازعات على الأراضي.

استحوذت الإمارات على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.357) نقطة، نتيجة ارتفاع نسبة كفاءة إدارة نظام الأراضي وبلغت قيمة المؤشر نحو (89.7 من 100) نقطة عن متوسط الفترة (2016-2019).

في المركز الثاني على مستوى المجموعة ككل جاءت قطر بقيمة معيارية بلغت (1.201) نقطة وبلغ المؤشر (86.9 من 100) نقطة عن متوسط نفس الفترة. المركز الثالث والرابع على مستوى الدول العربية كان من نصيب البحرين والسعودية بقيم معيارية بلغت (0.946) و(0.931) نقطة وسجل المؤشر قيمة (82.4 و82.1 من 100) نقطة عن متوسط الفترة (2016-2019) على التوالي.

أما على مستوى دول المقارنة، فحلّت سنغافورة في المركز الأول والثالث على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (0.990) نقطة.

3.1.2 مؤشر الحصول على الكهرباء

يركز هذا المؤشر على الإجراءات المطلوبة للحصول على الكهرباء وتزويدها للمستودعات المتعلقة بالمشاريع. تتضمن الإجراءات التطبيقات والتعاقدات مع مرافق الكهرباء، وجميع عمليات التفتيش والتخليص اللازمة من إدارات توزيع الكهرباء، إضافة إلى أعمال التوصيل الخارجية والنهائية. يتكون المؤشر من المؤشرات الفرعية التالية:

1) عدد الإجراءات.
2) الوقت (بالأيام).
3) التكلفة (كنسبة من متوسط الدخل القومي للفرد).
4) مؤشر مدى موثوقية تغّذية شبكات الكهرباء وشفافية التّعرفة.

سجلت الإمارات المركز الأول عربياً، والثاني على مستوى دول المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.220) نقطة، وبلغت قيمة المؤشر نحو (99.7 من 100) نقطة عن متوسط الفترة (2016-2019). أما المركز الثاني على مستوى الدول العربية والسابع على مستوى المجموعة ككل، فكان من نصيب عُمان بقيمة معيارية بلغت (0.509) نقطة، وسجل متوسط هذا

المؤشر قيمة بلغت نحو (85.2 من 100) نقطة عن متوسط الفترة (2016-2019). المركز الثالث على مستوى الدول العربية كان من نصيب المغرب بقيمة معيارية بلغت (0.389) نقطة، وبلغت قيمة المؤشر (82.8 من 100) نقطة لمتوسط نفس الفترة.

بالنسبة لدول المقارنة، فقد استحوذت كوريا الجنوبية على المركز الأول على مستوى دول المجموعة ككل بقيمة معيارية بلفت (1.230) نقطة، فيما حلّت ماليزيا في المركز الثالث على مستوى دول المجموعة ككل والثاني على مستوى دول المقارنة.

4.1.2 مؤشر حماية المستثمرين

يقيس المؤشر الجوانب التي تتعلق بقوانين الأوراق المالية، وقوانين الشركات، إضافة إلى قوانين الإجراءات المدنية وقواعد المحاكم، كما يرصد الإجراءات التي تهتم بحماية الأقلية المُساهمة في الشركات من مجالس الإدارة. يتكون مؤشر حماية المستثمرين من سبعة مؤشرات فرعية وهي:

1) مؤشر الإفصاح، وهذا المؤشر معني بالجهة المسؤولة التي تقوم بتقديم جميع الموافقة القانونية حول الصفقات التجارية إلى الدوائر الحكومية المعنية.
2) مؤشر القدرة على مقاضاة المديرين.
3) مؤشر قياس قدرة المُساهمين على مقاضاة مجلس الإدارة والمدراء على سوء استخدام الإدارة.
4) مؤشر إمكانية قيام المساهمين برفع الدعاوى.
5) مؤشر حماية الأقلية المساهمة في مجلس الإدارة.
6) مؤشر حوكمة الشركات، ويتضمن مؤشر فرعي حول حقوق المساهمين.
7) مؤشر حول الملكية والرقابة ومدى شفافية الشركات.

حلّت الإمارات في المركز الأول عربياً والخامس على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (0.955) نقطة وسجل متوسط هذا المؤشر قيمة بلغت نحو (78.5 من 100) نقطة للفترة (2016-2019). المركز الثاني عربياً كان من نصيب السعودية بقيمة معيارية بلغت (0.841) وسجل المؤشر قيمة بلغت (76.0) لمتوسط نفس الفترة. في حين جاءت المغرب في المركز الثالث عربياً بقيمة معيارية بلغت نحو (0.359) نقطة.

على مستوى دول المقارنة، حلت ماليزيا وسنغافورة وتايلاند في المراكز الثلاثة الأولى على مستوى المجموعة ككل عن متوسط الفترة (2016-2019) على التوالي.

5.1.2 مؤشر دفع الضرائب

يقيس المؤشر الضرائب والمساهمات التي تجمعها الحكومة (على مستوى اتحادي أو محليات). إضافة إلى مساهمات الحكومة وأصحاب العمل التي تدفع إلى صندوق التقاعد الخاص أو صندوق تأمين العمال، وقد تم استبعاد من المؤشر ضريبة القيمة المضافة التي تؤثر على الأرباح المحاسبية. يتكون المؤشر من سبعة مؤشرات فرعية، وهي:

1) عدد مدفوعات الضرائب.
2) الوقت اللازم لإنجاز المعاملات الضريبية (بالساعات في السنة).
3) إجمالي الضريبة ومعدل المساهمة (كنسبة من الربح).
4) الوقت اللازم للامتثال للإجراءات اللازمة لاسترداد ضريبة القيمة المضافة (بالساعات).
5) الوقت اللازم للحصول على استرداد ضريبة القيمة المضافة (بالأسابيع في السنة).
6) الوقت اللازم لتدقيق ضريبة الدخل على الشركات (بالساعات).
7) الوقت اللازم لاستكمال مراجعة ضريبة الدخل على الشركات (بالأسابيع في السنة).

حلّت قطر والإمارات في المركزين الأول والثاني على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.502) و(1.299) نقطة، وسجل المؤشر قيم بلغت (99.4 و95.9 من 100) نقطة عن متوسط الفترة (2016-2019) على التوالي. أما المركزين الثالث والرابع على مستوى المجموعة ككل فكان من نصيب البحرين والكويت بقيمة معيارية بلغت (1.278) و(1.101) وبلغت قيمة المتوسط لمتوسط الفترة (2016-2019) نحو (95.6 و92.5) نقطة على التوالي.

المؤشر العام لبيئة الأعمال

بناءً على مؤشرات بيئة الأعمال التي تم استعراضها، حلّت الإمارات في المركز الأول على مستوى دول المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.206) نقطة. فيما حلّت البحرين في المركز الثاني عربياً والسابع على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (0.568) نقطة.

أما المركز الثالث على مستوى الدول العربية فكان من نصيب السعودية بقيمة معيارية بلغت (0.465) نقطة.

أما على مستوى دول المقارنة، فقد حلّت سنغافورة وكوريا الجنوبية وماليزيا في المركز الثاني والثالث والرابع على مستوى دول المجموعة ككل بقيم معيارية بلغت (1.159) و (0.970) و (0.841) على التوالي.

الجدول رقم (10): مؤشرات بيئة وجاذبية الاستثمار: القيمة المعيارية للمؤشرات الفرعية لبيئة الأعمال متوسط الفترة (2016-2019)

الدول	بدء النشاط التجاري	تسجيل الملكية	الحصول على الكهرباء	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	مؤشر بيئة الاعمال	الترتيب
الأردن	-0.258	0.057	0.280	-0.535	-0.021	-0.096	17
الإمارات	1.198	1.357	1.220	0.955	1.299	1.206	1
البحرين	0.442	0.946	0.136	0.038	1.278	0.568	7
تونس	0.346	-0.160	0.367	0.061	-0.567	0.010	15
الجزائر	-1.093	-1.190	-0.402	-1.728	-1.122	-1.107	24
السعودية	0.069	0.931	0.318	0.841	0.168	0.465	9
السودان	-1.237	-0.097	-0.721	-1.361	-1.241	-0.931	22
العراق	-1.319	-0.421	-0.644	-0.535	-0.568	-0.697	21
عُمان	0.459	0.334	0.509	-0.214	0.980	0.413	10
قطر	0.170	1.201	0.338	-1.361	1.502	0.370	12
الكويت	-0.044	0.185	-0.026	0.221	1.101	0.287	13
لبنان	-0.700	-0.328	-0.595	-0.627	-0.310	-0.512	19
ليبيا	-2.117	-3.645	-0.785	-1.820	-0.561	-1.786	26
مصر	-0.101	-0.589	-0.086	0.084	-1.207	-0.380	18
المغرب	0.567	0.045	0.389	0.359	0.705	0.413	11
موريتانيا	-0.668	-0.240	-1.328	-1.178	-1.858	-1.054	23
اليمن	-2.092	-0.010	-3.674	-1.453	0.044	-1.437	25
البرازيل	-0.432	-0.701	-0.165	0.198	-2.244	-0.669	20
الهند	-0.187	-1.036	0.713	0.978	-0.727	-0.052	16
كوريا الجنوبية	1.474	0.611	1.230	0.749	0.788	0.970	3
ماليزيا	0.949	0.696	1.078	1.368	0.116	0.841	4
سنغافورة	1.645	0.990	0.815	1.299	1.048	1.159	2
اسبانيا	0.941	0.355	0.400	0.588	0.640	0.585	6
جنوب افريقيا	0.443	-0.329	-0.605	1.024	0.449	0.196	14
تايلاند	0.963	0.201	0.893	1.208	0.107	0.674	5
تركيا	0.581	0.836	0.344	0.841	0.203	0.561	8

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.
المؤشر الفرعي أُعد من قبل الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول.

2.2 المؤسسات والحوكمة الرشيدة

يَصدُر عن مجموعة البنك الدولي سنوياً مؤشرات تتعلق بفاعلية الحكومة والحوكمة الرشيدة، حيث تتعلق هذه المؤشرات بعدالة المحاكم والسياسات في مؤسسات الدولة تجاه المواطنين والمقيمين، ومدى فعالية الحكومة في التصدي للمحسوبيات والرشاوي وكذلك قُدرتها على تنفيذ السياسات الفّعالة والسليمة واحترام القانون وضمان حقوق الأفراد. إضافة إلى دور القضاء في التصدي للفساد الإداري وجميع العمليات التي يتم تحديدها ومراقبتها من قِبل الحكومة والتي تصب في خدمة المواطن.

في هذا الإطـــار، نود الإشارة إلى أن قيمة كل مؤشر من مؤشرات المؤسسات تقع بين (-2.5) و(2.5) نقطة. وتشير ارتفاع قيمة المؤشر إلى الأفضل ويدل على الإجراءات الفعالة التي ساهمت في تحسين وضعية المؤسسات والحوكمة الرشيدة. تم اختيار ثلاثة

مؤشرات تعكس مدى فعالية الحكومة وسيادة القانون ومكافحة الفساد الإداري.

1.2.3 مؤشر فاعلية الحكومة

استحوذت الإمارات على المركز الأول على مستوى الدول العربية والثاني على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.495) نقطة، وذلك بفضل الجهود التي تقوم بها الإمارات، حيث اعتمدت على استراتيجيات في مجال التميز الحكومي لخدمة المواطنين والمقيمين، وكذلك قامت الإمارات بالعمل على تطوير مشروع تصنيف مراكز خدمة المتعاملين ونظام "النجوم العالمي" الذي يغطي مراكز الخدمة في القطاع الحكومي. بلغت متوسط قيمة المؤشر نحو (1.44) نقطة لمتوسط الفترة (2016-2019).

حلّت قطر في المركز الثاني بقيمة معيارية بلغت (0.801) نقطة، وسجل متوسط المؤشر قيمة بلغت (0.77) نقطة، وذلك كمحصلة لتبنيها "استراتيجية الحكومة الرقمية لدولة قطر 2020"، وتهدف من خلالها إلى توفير حياة أفضل للمجتمع؛ حيث تساهم باستخدام التقنيات في تقديم حلول أبسط وأسرع للمراجعين في القطاع الحكومي.

جاءت البحرين في المركز الثالث عربياً بقيمة معيارية بلغت (0.339) نقطة وسجل متوسط المؤشر قيمة بلغت (0.32) نقطة لمتوسط الفترة (2016-2019)، بفضل تبنيها لاستراتيجية "رؤية مملكة البحرين الاقتصادية حتى عام 2030"، وتهدف من خلالها إلى تطوير القدرة التنافسية، والتركيز الأساسي للحكومة على وضع السياسات المبتكرة، وأن يصبح القطاع العام أكثر إنتاجية وفعالية، وأن يكون مسؤولا عن تقديم خدمات ذات نوعية أعلى من خلال عمليات أكثر كفاءة[7].

على مستوى دول المقارنة حلّت سنغافورة في المركز الأول على مستوى دول المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (2.295) نقطة.

2.2.2 مؤشر سيادة القانون

يُركز المؤشر على مدى ثقة المُواطنين والمقيمين بفعالية القضاء والمحاكم وكيفية تنفيذ العقود وضمان الدولة لحقوق الملكية.

حلت الإمارات وقطر في المركزين الأول والثاني على مستوى الدول العربية والرابع والخامس على مستوى المجموعة ككل بقيم معيارية بلغت (0.982) و(0.961) وسجل المؤشر قيمة بلغت (0.77 و0.17) نقطة لمتوسط الفترة (2016-2019) على التوالي. المركز الثالث كان من نصيب البحرين بقيمة معيارية بلغت (0.596) نقطة وبلغ متوسط المؤشر نحو (0.44) نقطة عن الفترة (2016-2019).

على مستوى دول المقارنة، استحوذت كل من سنغافورة وكوريا الجنوبية على المركز الأول والثاني بقيم معيارية بلغت (2.184) و (1.381) على التوالي.

3.2.2 مؤشر مكافحة الفساد الإداري

يتعلق هذا المؤشر بالتدابير الهادفة إلى مكافحة جميع أشكال الفساد الإداري والمحسوبية في المؤسسات العامة، التي تؤدي إلى تعطيل أعمال المراجعين.

على مستوى الدول العربية، حققت الإمارات المركز الأول على مستوى الدول العربية والثاني على مستوى المجموعة في مؤشر مكافحة الفساد الإداري، حيث سجلت قيمة معيارية (1.540) نقطة.

المركز الثاني عربياً والثالث على مستوى المجموعة ككل كان من نصيب قطر الثاني، حيث حصلت على قيمة معيارية بلغت (1.168) نقطة. في حين حلّت كل من عُمان والسعودية والأردن في المركز الثالث والرابع والخامس عربياً بقيم معيارية بلغت (0.543) و (0.515) و (0.494) على التوالي.

على مستوى دول المقارنة، استحوذت سنغافورة على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (2.692).

المؤشر العام للمؤسسات والحوكمة الرشيدة

بناءً على ما سبق، حلّت الإمارات على المركز الأول على مستوى مجموعة الدول العربية والثاني على مستوى المجموعة ككل بعد سنغافورة. فيما حلّت قطر في المركز الثاني عربياً، بينما استحوذت عُمان والبحرين والسعودية على المراكز الثالثة والرابعة والخامسة على مستوى الدول العربية على التوالي.

[7] هيئة البحرين للثقافة والأثار، رؤية مملكة البحرين الاقتصادية حتى عام 2030.

الجدول رقم (11):
مؤشرات بيئة وجاذبية الاستثمار: القيمة المعيارية للمؤشرات الفرعية لمؤشر المؤسسات والحوكمة الرشيدة
متوسط الفترة (2016-2019)

	فعالية الحكومة	سيادة القانون	الفساد الاداري	مؤشر فعالية الحكومة	الترتيب
الأردن	0.1385	0.4523	0.4943	0.3617	10
الإمارات	1.4953	0.9817	1.5399	1.3390	2
البحرين	0.3392	0.5956	0.1744	0.3697	8
تونس	-0.1215	0.1078	0.1160	0.0341	14
الجزائر	-0.5133	-0.8603	-0.5235	-0.6324	20
السعودية	0.2830	0.2974	0.5152	0.3652	9
السودان	-1.5331	-1.2421	-1.5088	-1.4280	23
العراق	-1.2906	-1.7391	-1.3855	-1.4717	24
عُمان	0.1832	0.5788	0.5430	0.4350	7
قطر	0.8007	0.9614	1.1682	0.9768	5
الكويت	-0.1023	0.1961	-0.1017	-0.0026	15
لبنان	-0.5388	-0.8272	-0.9290	-0.7650	22
ليبيا	-1.8206	-1.9035	-1.6359	-1.7867	26
مصر	-0.6590	-0.4929	-0.4821	-0.5447	19
المغرب	-0.1304	-0.0576	0.0171	-0.0570	17
موريتانيا	-0.8180	-0.7225	-0.7146	-0.7517	21
اليمن	-1.9349	-1.7447	-1.6303	-1.7699	25
البرازيل	-0.2650	-0.1485	-0.2808	-0.2314	18
الهند	0.1539	0.0859	-0.0860	0.0513	13
كورية الجنوبية	1.1261	1.3810	0.7797	1.0956	3
ماليزيا	0.9688	0.6806	0.4176	0.6890	6
سنغافورة	2.2954	2.1839	2.6920	2.3904	1
اسبانيا	1.1246	1.1997	0.8638	1.0627	4
جنوب افريقيا	0.3305	0.1171	0.2516	0.2330	11
تايلاند	0.3817	0.0743	-0.2625	0.0645	12
تركيا	0.1067	-0.1555	-0.0320	-0.0269	16

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.
المؤشر الفرعي أعد من قبل الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول.

3.2 مؤشر البنية التحتية

تُعتبر البنية التحتية المتمثلة في الطرق المعبدة، والجسور، والموانئ وخطوط النقل وتوزيع الطاقة الكهربائية، ومدى الوصول لمصادر المياه، من الضروريات التي تهم المستثمرين كبيئة حاضنة للاستثمارات، وكذلك تهم الدول في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي تحريك عجلة الإنتاج وتحقيق معدلات النمو المرجوة. يتكون مؤشر البنية التحتية من خمسة مؤشرات فرعية، وهي:

1) نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (كنسبة من السكان).
2) جودة البنية التحتية للموانئ (مؤشر تتراوح قيمته من 1 إلى 7، حيث يشير 1 إلى تدني البنية التحتية و7 إلى تقدم البنية التحتية).
3) النقل الجوي والشحن (مليون طن/كم).
4) اشتراكات الهواتف الخلوية (لكل 100 شخص).
5) الوصول إلى الوقود النظيف (كنسبة من السكان).

1.3.2 مؤشر الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (كنسبة من السكان)[8]

حلّت البحرين في المركز الأول على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.286) نقطة لمتوسط الفترة (2016-2019)، كمحصلة لارتفاع نسبة مستخدمي الانترنت إلى ما يفوق (98) في المائة من إجمالي السكان.

فيما حلّت قطر في المركز الثاني على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.283) نقطة، حيث بلغت نسبة مستخدمي الإنترنت حوالي (97.9) في المائة لمتوسط الفترة (2016-2019). في المركز الثالث حلّت الإمارات على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.199) نقطة عن متوسط الفترة (2016-2019)، حيث بلغت نسبة مستخدمي الإنترنت (96) في المائة. فيما حلت الكويت في المركز الرابع عربياً بقيمة معيارية بلغت (1.127) نقطة وبلغ متوسط الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (93.9) في المائة لمتوسط الفترة (2016-2019).

أما على مستوى دول المقارنة، فقد حلت كوريا الجنوبية في المركز الأول على مستوى دول المقارنة والرابع على مستوى المجموعة ككل.

2.3.2 مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ[9]

يقيس مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ مدى جودة الموانئ وتقع قيمة المؤشر بين (1و7) حسب تصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي.

على مستوى الدول العربية، حلّت الإمارات في المركز الأول على مستوى الدول العربية والثاني على مستوى دول المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.689) نقطة، حيث بلغت قيمة المؤشر 5.6 (من 7) لمتوسط الفترة (2016-2019). فيما حلّت قطر والبحرين في المركزين الثاني والثالث على مستوى الدول العربية بقيم معيارية بلغت (0.975) و(0.706) نقطة على التوالي، وبلغت قيمة المؤشر حوالي (5.6) نقطة لقطر، و(5.2) نقطة للبحرين لمتوسط الفترة (2016-2019).

أما على مستوى دول المقارنة، فقد استحوذت سنغافورة واسبانيا على المركز الأول والثاني على مستوى دول المقارنة، حيث حصلت على قيم بلغت (6.7) و(5.6) نقطة لمتوسط الفترة (2016-2019).

3.3.2 مؤشر النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم)

يقيس مؤشر النقل والشحن الجوي حجم الشُحنات والأكياس والحقائب الدبلوماسية التي يتم حملها في كل مرحلة من مراحل الرحلة (من تشغيل طائرة عند الإقلاع إلى هبوطها في المطار التالي)، ويقاس بالطن المتري لعدد الكيلومترات المقطوعة.

حلّت الإمارات في المركز الأول بقيمة معيارية بلغت (3.223) نقطة على مستوى المجموعة ككل، حيث بلغ متوسط حجم الشحنات حوالي (16.170) مليون طن متري عن متوسط الفترة (2016-2019). المركز الثاني كان من نصيب الكويت بقيمة معيارية بلغت (2.094) وبلغت حجم الشحنات حوالي (11.385) مليون طن متري لمتوسط الفترة (2016-2019). فيما حلّت قطر بالمركز الثالث على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت نحو (1.792)، وبلغ متوسط حجم الشحنات حوالي (10.102) مليون طن متري عن الفترة (2016-2019).

أما على مستوى دول المقارنة، فقد حلت سنغافورة الجنوبية في المركز الأول على مستوى دول المقارنة والرابع على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (0.782) نقطة.

4.3.2 مؤشر اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص)[10]

يقيس المؤشر عدد اشتراكات الهاتف الخلوي المتنقل ويتضمن عدد اشتراكات الدفع الآجل، وعدد الحسابات النشطة المدفوعة مسبقًا (أي التي استخدمت خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة). يستثني المؤشر الاشتراكات عبر بطاقات البيانات أو أجهزة مودم USB، والاشتراكات في خدمات البيانات المتنقلة العامة، والراديو المحمول ذي القنوات القصيرة، ونقطة الاتصال عن بعد، والترحيل اللاسلكي، وخدمات القياس عن بُعد.

استحوذت الإمارات على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (2.352) نقطة وسجل متوسط هذا المؤشر نحو (207.69 لكل 100 شخص) خلال الفترة (2016-2019). المركز الثاني كان من نصيب الكويت بقيمة معيارية بلغت نحو (1.568) نقطة وسجل المؤشر قيمة بلغت (178.8 لكل 100 شخص) خلال نفس الفترة. فيما حلّت البحرين في المركز الثالث بقيمة معيارية بلغت

[8] البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الاقتصادية، 2020.

[9] تتراوح قيمة المؤشر من 1 (البنية التحتية للموانئ تعتبر متخلفة) إلى 7 (البنية التحتية للموانئ تعتبر فعالة وفقًا للمعايير الدولية). في حين تم توجيه أسئلة في البلدان غير الساحلية عن مدى سهولة الوصول إلى مرافق الموانئ (1 = يتعذر الوصول إليها و7 = يمكن الوصول إليها).

[10] البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الاقتصادية، 2019.

نحو (0.903) نقطة سجل المؤشر نحو (154.4) لكل (100) شخص لمتوسط نفس الفترة الزمنية.

على مستوى دول المقارنة، استحوذت تايلاند وجنوب أفريقيا وسنغافورة على المراكز الثلاثة الأولى بقيم معيارية بلغت (1.569) و(0.970) و(0.796) نقطة على التوالي لمتوسط الفترة الزمنية (2016-2019).

5.3.2 مؤشر الوصول إلى الوقود النظيف (كنسبة من السكان)

يمثل المؤشر نسبة السكان الذين يستطيعون الوصول إلى الوقود النظيف من إجمالي السكان الذين يستخدمون في المقام الأول الوقود النظيف[11]، بموجب المبادئ التوجيهية الخاصة بمنظمة الصحة العالمية، في حين تم استبعاد الكيروسين من وقود الطهي النظيف. على مستوى الدول العربية والمجموعة ككل، حلت البحرين والكويت في المركز الأول بقيمة معيارية بلغت (0.637)، حيث بلغ متوسط النسبة (100) في المائة من إجمالي السكان لمتوسط الفترة (2016-2019). فيما حلّت تونس والأردن في المركز الثاني والثالث على مستوى الدول العربية والخامس والسادس على مستوى المجموعة ككل بقيم معيارية بلغت (0.590) و(0.589) على التوالي.

على مستوى دول المقارنة، حلّت كل من سنغافورة واسبانيا في المركز الأول بنسبة بلغت (100) في المائة من إجمالي السكان على مستوى دول المجموعة ككل وبلغت القيمة المعيارية (0.637) نقطة.

المؤشر العام للبنية التحتية

بناءً على ما سبق استعراضه من المؤشرات الفرعية، حلّت الإمارات بالمركز الأول على مستوى دول المجموعة ككل في المؤشر العام للبنية التحتية. في حين حلّت قطر في المركز الثاني على مستوى الدول العربية والثالث على مستوى دول المجموعة ككل. أما البحرين، فاستحوذت على المركز الثالث عربياً والخامس على مستوى دول المجموعة ككل.

الجدول رقم (12):
مؤشرات بيئة وجاذبية الاستثمار: القيمة المعيارية للمؤشرات الفرعية لمؤشر البنية التحتية
متوسط الفترة (2016-2019)

	الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان)	جودة البنية التحتية للموانئ	النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم)	اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص)	الوصول إلى الوقود النظيف (٪ من السكان)	مؤشر البنية التحتية	ترتيب الدول
الأردن	0.009	-0.317	-0.552	-0.763	0.589	-0.207	15
الإمارات	1.199	1.689	3.223	2.390	0.565	1.813	1
البحرين	1.286	0.706	-0.506	0.941	0.637	0.613	5
تونس	-0.203	-0.927	-0.588	0.182	0.590	-0.189	14
الجزائر	-0.677	-1.250	-0.585	-0.211	0.268	-0.491	20
السعودية	0.961	0.238	-0.377	0.227	0.435	0.297	9
السودان	-1.595	0.000	-0.589	-1.289	-2.378	-1.170	24
الهند	-0.602	-0.163	-0.069	-0.919	-2.361	-0.823	22
عُمان	0.718	0.243	-0.485	0.689	0.393	0.311	8
قطر	1.283	0.975	1.792	0.579	0.560	1.038	3
الكويت	1.127	0.626	2.094	1.606	0.637	1.218	2
لبنان	0.489	-0.689	-0.578	-1.524	0.000	-0.460	18
ليبيا	-1.651	0.000	-0.590	-0.407	0.000	-0.530	21
مصر	-0.637	-0.067	-0.497	-0.532	0.510	-0.245	16
المغرب	0.019	0.309	-0.574	0.101	0.470	0.065	12
موريتانيا	-1.712	-1.666	0.000	-0.606	-2.076	-1.212	25
اليمن	-1.474	-1.727	0.000	-1.719	-1.145	-1.213	26
البرازيل	0.074	-1.515	-0.202	-0.335	0.410	-0.313	17
العراق	-1.511	0.000	-0.589	-0.759	0.512	-0.469	19
كوريا الجنوبية	1.171	-0.532	-0.523	0.204	0.470	0.158	10
ماليزيا	0.639	0.906	-0.236	0.496	0.451	0.451	6
سنغافورة	0.846	1.957	0.782	0.834	0.637	1.011	4
اسبانيا	0.808	0.992	-0.337	-0.147	0.637	0.391	7
جنوب افريقيا	-0.352	0.306	-0.401	0.000	-0.159	-0.121	13
تايلاند	-0.318	-0.078	-0.032	1.607	-0.653	0.105	11
تركيا	0.103	-0.018	0.419	-0.644	-4.398	-0.908	23

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.
المؤشر الفرعي أعد من قبل الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول.

[11] انخفاض درجة التلوث البيئي.

المؤشر العام لبيئة وجاذبية الاستثمار

في ضوء المؤشرات الفرعية لقطاع بيئة وجاذبية الاستثمار، سجلت الإمارات المركز الأول على مستوى الدول العربية والثاني على مستوى المجموعة ككل. فيما حلّت قطر على المركز الثاني عربيا والثالث على مستوى المجموعة ككل، وحلّت البحرين في المركز الثالث عربياً والسابع على مستوى المجموعة ككل.

بالنسبة لدول المقارنة، فقد حلّت سنغافورة في المركز الأول على مستوى المجموعة ككل، فيما جاءت كوريا الجنوبية في المركز الثاني على مستوى دول المقارنة والرابع على مستوى المجموعة ككل. بينما حلت اسبانيا في المركز الخامس على مستوى دول المجموعة ككل.

الجداول الإحصائية [12]

المملكة الأردنية الهاشمية	31
دولة الإمارات العربية المتحدة	32
مملكة البحرين	33
الجمهورية التونسية	34
الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية	35
المملكة العربية السعودية	36
جمهورية السودان	37
جمهورية العراق	38
سلطنة عُمان	39
دولة قطر	40
دولة الكويت	41
الجمهورية اللبنانية	42
دولة ليبيا	43
جمهورية مصر العربية	44
المملكة المغربية	45
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	46
الجمهورية اليمنية	47

[12] تم ترتيب الدول العربية المدرجة في العدد الثاني، استناداً للترتيب الأبجدي للدول والمعتمد في تقرير صندوق النقد العربي.

المملكة الأردنية الهاشمية

المؤشر	2016	2017	2018	2019	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	2.0	2.1	1.9	2.0	0.077	13
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (بالأسعار الثابتة).	4,104	4,163	4,242	4,330	-0.636	18
معدل التضخم (%).	2.9	-0.9	-0.8	3.3	0.518	9
معدل البطالة (%).	15.3	18.3	18.6	19.1	-1.191	23
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%).	19.1	19.2	19.0	18.5	0.903	5
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-9.7	-6.2	-1.3	-2.6	-0.067	16
معدل نمو الايرادات العامة (بدون المنح) (%).	4	5	6	-8	-0.101	19
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	60	60	58	64	0.220	13
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	4.4	-0.6	-20.4	0.1	0.184	16
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (مليون دولار أمريكي).	29,009	31,739	33,399	34,862	-0.610	19
العائد على الاصول (%).	1.1	1.2	1.2	1.4	0.168	11
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	5.5	5.3	4.9	5.0	0.233	15
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	90.1	91.5	90.2	87.6	-0.015	10
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	12,979	12,313	11,556	13,513	-0.611	21
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	7.40	6.90	7.67	9.30	-0.283	12
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	-3,693	-4,306	-2,941	-1,284	-0.377	16
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان)	62.3	66.8	..	..	0.009	15
جودة البنية التحتية للموانئ (مؤشر من 1 إلى 7).	4.0	4.0	4.5	..	-0.317	16
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	169	144	159	176	-0.552	17
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	103	99	88	77	-0.802	22
الوصول إلى الوقود النظيف (٪ من السكان)	99.0	..	99.1	..	0.589	6
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.12	0.13	0.11	0.11	0.138	13
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.44	0.30	0.26	0.23	0.452	9
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.26	0.27	0.26	0.15	0.494	8
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري (مؤشر من 0 إلى 100).	56.7	59.6	61.3	84.5	-0.258	18
تسجيل الملكية (مؤشر من 0 إلى 100).	66.4	66.4	66.4	66.4	0.057	13
الحصول على الكهرباء (مؤشر من 0 إلى 100).	80.6	80.5	80.5	80.5	0.280	14
حماية المستثمرين (مؤشر من 0 إلى 100).	42.0	42.0	50.0	50.0	-0.535	19
دفع الضرائب (مؤشر من 0 إلى 100).	70.5	71.0	71.7	78.7	-0.021	16

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.
قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.
قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.
(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

دولة الإمارات العربية المتحدة

المؤشر	2016	2017	2018	2019	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	3.1	2.4	1.2	1.7	0.107	12
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (بالأسعار الثابتة).	38,142	40,645	43,839	43,103	1.457	3
معدل التضخم (%).	1.6	2.0	2.1	-1.9	0.540	5
معدل البطالة (%).	1.6	1.5	2.2		1.081	4
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%).	10.3	10.1	9.7	10.0	-0.408	16
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-1.3	-0.2	5.8	5.5	1.179	2
معدل نمو الايرادات العامة (بدون المنح) (%).	25	5	19	0	0.969	2
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	38	43	45	51	-0.343	19
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	5	27	27	16	1.245	1
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (مليون دولار أمريكي).	282,325	323,482	307,711	308,949	-0.120	10
العائد على الاصول (%).	1.6	1.5	1.5	1.6	0.787	6
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	5.1	5.3	5.6	6.5	0.153	17
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	176.7	175.0	159.7	160.9	1.326	2
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	85,391	85,118	95,060	99,195	0.023	7
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	4.3	4.6	5.1	5.7	-0.483	20
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	13,200	27,500	40,499	29,645	1.135	4
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان)	90.6	94.8	98.5	99.1	1.199	3
جودة البنية التحتية للموانئ (مؤشر من 1 إلى 7).	6.5	6.5	6.2	..	1.689	2
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	15963	16139	16616	15963	3.223	1
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	212.6	209.0	208.5	200.6	2.352	1
الوصول إلى الوقود النظيف (٪ من السكان)	98.6	..	98.5	..	0.565	7
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	1.51	1.42	1.42	1.43	1.495	2
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.64	0.85	0.80	0.81	0.982	4
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	1.07	1.17	1.13	1.15	1.540	2
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري (مؤشر من 0 إلى 100).	77.1	78.9	81.6	94.8	1.198	3
تسجيل الملكية (مؤشر من 0 إلى 100).	89.6	89.6	89.6	90.1	1.357	1
الحصول على الكهرباء (مؤشر من 0 إلى 100).	98.8	99.9	100.0	100.0	1.220	2
حماية المستثمرين (مؤشر من 0 إلى 100).	78.0	78.0	78.0	80.0	0.955	6
دفع الضرائب (مؤشر من 0 إلى 100).	99.4	99.4	99.4	85.3	1.299	2

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

مملكة البحرين

المؤشر	2016	2017	2018	2019	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	3.5	3.8	2.0	1.8	0.445	8
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (بالأسعار الثابتة).	22,619	23,709	23,991	23,504	0.446	7
معدل التضخم (%).	2.6	1.8	2.8	1.4	0.407	12
معدل البطالة (%).	3.7	3.6	3.9	4.0	0.793	9
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%).	18.1	18.5	17.7	17.9	0.772	6
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-13.7	-10.0	-6.3	-4.7	-0.698	21
معدل نمو الايرادات العامة (بدون المنح) (%).	0	-8	18	26	0.613	5
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	13	13	6	14	-1.456	23
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	-71	-117	...	174	0.161	17
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (مليون دولار أمريكي).	23,286	23,857	26,225	26,507	-0.623	21
العائد على الاصول (%).	0.8	1.0	1.1	1.0	-0.256	16
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	5.9	5.6	5.5	4.8	0.183	16
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	139.6	143.3	151.4	..	0.926	3
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	2,612	2,823	2,334	3,903	-0.689	23
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	2.15	1.96	1.35	1.36	-0.727	24
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	-1,493	-1,600	-2,435	-794	-0.304	14
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان)	98.0	95.9	98.6	99.7	1.286	1
جودة البنية التحتية للموانئ (مؤشر من 1 إلى 7).	5.4	5.4	5.1	..	0.706	6
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	240	387	390	421	-0.506	15
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	210.0	158.3	133.3	115.8	0.903	5
الوصول إلى الوقود النظيف (٪ من السكان)	100.0	..	100.0	..	0.637	1
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.56	0.33	0.19	0.18	0.339	8
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.43	0.46	0.45	0.41	0.596	7
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.14	-0.02	-0.14	-0.15	0.174	11
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري (مؤشر من 0 إلى 100).	68.0	68.0	70.1	89.6	0.442	11
تسجيل الملكية (مؤشر من 0 إلى 100).	81.1	81.1	81.1	86.2	0.946	4
الحصول على الكهرباء (مؤشر من 0 إلى 100).	77.9	78.0	74.8	79.7	0.136	15
حماية المستثمرين (مؤشر من 0 إلى 100).	52.0	52.0	64.0	66.0	0.038	16
دفع الضرائب (مؤشر من 0 إلى 100).	94.4	93.9	93.9	100.0	1.278	3

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

الجمهورية التونسية

المؤشر	2016	2017	2018	2019	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	1.2	1.9	2.7	1.0	-0.079	15
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (بالأسعار الثابتة).	3,698	3,481	3,439	3,318	-0.677	20
معدل التضخم (%).	4.9	4.9	3.7	5.3	0.133	17
معدل البطالة (%).	15.5	15.5	15.5	14.9	-0.845	21
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%).	14.9	14.78	14.3	13.4	0.229	11
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-1.9	-3.2	-3.8	-0.4	0.373	12
معدل نمو الايرادات العامة (بدون المنح) (%).	1	-4	1	8	-0.109	20
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	92	88	88	90	1.204	1
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	-147	-170	-72	80	-3.210	25
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (مليون دولار أمريكي).	30,372	30,295	30,268	28,220	-0.614	20
العائد على الاصول (%).	0.9	0.9	...	...	-0.396	19
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	15.6	13.8	13.2	13.3	-1.271	24
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	92.0	101.3	111.2	110.5	0.224	6
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	5,857	5,482	5,026	6,158	-0.667	22
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	3.24	3.07	2.60	..	-0.635	22
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	-4,756	-5,216	-5,676	-6,101	-0.494	19
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان)	49.6	55.5	64.2	66.7	-0.203	16
جودة البنية التحتية للموانئ (مؤشر من 1 إلى 7).	3.6	3.6	3.3	...	-0.927	19
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	10	8	12	13	-0.588	21
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	126.3	125.4	127.7	126.3	0.143	12
الوصول إلى الوقود النظيف (٪ من السكان)	99.0	...	99.1	...	0.590	5
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.12	-0.23	-0.08	-0.11	-0.121	16
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.07	0.00	0.06	0.04	0.108	13
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.07	-0.13	-0.11	-0.05	0.116	12
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري (مؤشر من 0 إلى 100).	64.8	64.6	67.2	94.6	0.346	12
تسجيل الملكية (مؤشر من 0 إلى 100).	61.8	61.8	62.7	63.7	-0.160	17
الحصول على الكهرباء (مؤشر من 0 إلى 100).	82.3	82.3	82.4	82.3	0.367	10
حماية المستثمرين (مؤشر من 0 إلى 100).	56.0	56.0	62.0	62.0	0.061	15
دفع الضرائب (مؤشر من 0 إلى 100).	62.2	60.1	62.2	69.4	-0.567	19

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

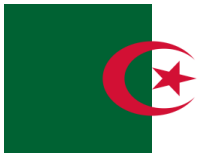

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المؤشر	2016	2017	2018	2019	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	3.2	1.3	1.4	0.8	-0.089	16
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (بالأسعار الثابتة).	3,946	4,044	4,115	3,948	-0.647	19
معدل التضخم (%).	2.9	4.8	6.4	5.6	0.110	19
معدل البطالة (%).	10.5	11.7	11.7	11.4	-0.273	16
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%).	4.4	4.4	4.3	4.5	-1.234	24
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-13.1	-5.6	-6.3	-4.9	-0.486	18
معدل نمو الايرادات العامة (بدون المنح) (%).	3	20	2	-3	0.242	12
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	50	45	45	49	-0.232	17
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	-18	-11	-16	-20	-0.381	21
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (مليون دولار أمريكي).	36,114	41,131	43,134	43,699	-0.594	18
العائد على الاصول (%).	1.9	1.8	2.1	...	1.533	2
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	12.1	13.0	12.7	...	-1.034	23
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	55.9	55.9	58.0	52.0	-0.604	21
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	112,930	96,054	78,635	55,615	-0.020	8
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	27.49	23.61	19.26	15.54	0.708	3
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	-26,166	-22,029	-17,180	-16,495	-1.233	25
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان)	42.9	47.7	49.0	...	-0.677	21
جودة البنية التحتية للموانئ (مؤشر من 1 إلى 7).	3.0	3.0	3.4	...	-1.250	20
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	22	22	25	28	-0.585	20
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	116.0	110.8	111.7	109.4	-0.250	15
الوصول إلى الوقود النظيف (٪ من السكان)	92.7	...	92.6	...	0.268	17
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.50	-0.53	-0.59	-0.44	-0.513	19
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.86	-0.86	-0.86	-0.78	-0.860	22
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.65	-0.68	-0.60	-0.64	-0.523	20
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري (مؤشر من 0 إلى 100).	47.6	47.6	48.5	78.0	-1.093	22
تسجيل الملكية (مؤشر من 0 إلى 100).	43.8	43.8	44.3	44.3	-1.190	25
الحصول على الكهرباء (مؤشر من 0 إلى 100).	60.6	62.0	71.9	72.1	-0.402	19
حماية المستثمرين (مؤشر من 0 إلى 100).	20.0	20.0	20.0	20.0	-1.728	25
دفع الضرائب (مؤشر من 0 إلى 100).	53.9	53.9	53.9	53.9	-1.122	22

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

المملكة العربية السعودية

المؤشر	2016	2017	2018	2019	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	1.7	-0.7	2.4	0.3	-0.458	18
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (بالأسعار الثابتة).	19,879	20,804	23,339	23,140	0.352	8
معدل التضخم (%).	2.2	1.2	2.1	-0.8	0.515	10
معدل البطالة (%).	5.6	6.0	6.0	...	0.501	11
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%).	12.9	12.9	12.8	12.5	-0.002	12
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-12.9	-15.2	33.1	31.0	0.847	5
معدل نمو الايرادات العامة (بدون المنح) (%).	-15	33	31	0	0.967	3
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	57	62	53	45	-0.002	16
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	...	...	-2.1	-1.7	0.287	13
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (مليون دولار أمريكي).	360,627	400,168	424,512	412,405	0.048	9
العائد على الاصول (%).	1.9	1.8	2.0	2.1	1.587	1
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	1.4	1.6	2.0	1.9	0.818	5
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	61.9	64.2	66.6	62.2	-0.462	18
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	547,267	509,457	509,469	514,963	3.487	1
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	50.25	48.23	48.40	45.29	2.637	2
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	-23,843	10,464	71,972	46,949	1.070	5
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان)	74.9	94.2	93.3	95.7	0.961	6
جودة البنية التحتية للموانئ (مؤشر من 1 إلى 7).	4.8	4.8	4.7	...	0.238	11
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	827	834	868	1085	-0.377	11
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	147.7	121.5	122.6	120.5	0.188	10
الوصول إلى الوقود النظيف (٪ من السكان)	96.0	...	96.0	...	0.435	14
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.20	0.26	0.26	0.32	0.283	10
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.12	0.34	0.10	0.14	0.297	10
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.05	0.23	0.36	0.36	0.515	7
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري (مؤشر من 0 إلى 100).	59.0	61.9	63.8	93.1	0.069	14
تسجيل الملكية (مؤشر من 0 إلى 100).	78.5	81.2	84.1	84.5	0.931	5
الحصول على الكهرباء (مؤشر من 0 إلى 100).	76.8	76.8	79.9	91.8	0.318	13
حماية المستثمرين (مؤشر من 0 إلى 100).	62.0	76.0	80.0	86.0	0.841	7
دفع الضرائب (مؤشر من 0 إلى 100).	74.6	75.0	75.0	80.5	0.168	12

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

جمهورية السودان

المؤشر	2016	2017	2018	2019	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	3.5	0.7	-2.3	-2.6	-0.993	24
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (بالأسعار الثابتة).	1,299	1,112	624	442	-0.824	26
معدل التضخم (%).	36.9	16.9	63.3	51.0	-3.893	26
معدل البطالة (%).	20.6	19.6	19.5	22.1	-1.565	25
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%).	7.4	6.9	11.0	8.3	-0.647	20
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-3.5		-9.2	-9.0	-0.452	17
معدل نمو الايرادات العامة (بدون المنح) (%).	-50	-12	-51	-17	-3.561	26
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	82	83	73	69	0.769	9
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	-186	50	...	-1	-1.746	23
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (مليون دولار أمريكي).	3,695	4,018	2,306	2,337	-0.662	25
العائد على الاصول (%).	...	...	...	...	...	...
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	5.2	3.3	5.0	4.0	0.366	13
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	22.4	21.5	22.6	26.7	-1.155	25
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	863	902	1,019	1,067	-0.705	25
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	1.39	1.32	1.73	1.59	-0.741	25
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	-4,283	-4,611	-4,679	-5,843	-0.465	18
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان)	14.1	30.9	..	..	-1.595	24
جودة البنية التحتية للموانئ (مؤشر من 1 إلى 7).	...	...	...	...	...	...
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	7	5	6		-0.589	23
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	69.8	70.2	72.0	77.1	-1.329	24
الوصول إلى الوقود النظيف (٪ من السكان)	39.0	...	41.3	...	-2.378	23
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.48	-1.52	-1.43	-1.62	-1.533	24
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.21	-1.26	-1.11	-1.12	-1.242	23
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.47	-1.53	-1.53	-1.43	-1.509	24
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري (مؤشر من 0 إلى 100).	44.9	45.1	48.0	76.7	-1.237	23
تسجيل الملكية (مؤشر من 0 إلى 100).	63.6	63.6	63.7	63.7	-0.097	16
الحصول على الكهرباء (مؤشر من 0 إلى 100).	62.1	63.3	64.0	51.3	-0.721	23
حماية المستثمرين (مؤشر من 0 إلى 100).	26.0	26.0	30.0	30.0	-1.361	22
دفع الضرائب (مؤشر من 0 إلى 100).	51.8	51.8	51.8	51.8	-1.241	24

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

جمهورية العراق

المؤشر	2016	2017	2018	2019	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	..	-2.5	-0.6	3.9	-0.773	20
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (بالأسعار الثابتة).	4,777	5,205	5,834	5,955	-0.567	17
معدل التضخم (%).	2.2	1.4	0.5	0.2	0.524	7
معدل البطالة (%).	10.8	13.0	...	12.8	-0.398	19
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%).	2.4	2.3	2.1	2.2	-1.550	26
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-10.8	0.9	10.9	-1.7	0.736	8
معدل نمو الايرادات العامة (بدون المنح) (%).	-22	41	38	1	1.170	1
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	8	8	5	4	-1.625	24
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	-17	7	32	-10	0.510	7
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (مليون دولار أمريكي).	16,227	18,765	20,544	20,379	-0.633	22
العائد على الاصول (%).	0.8	0.0	0.0	0.0	-1.670	24
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	9.0	11.4	12.7	11.7	-0.798	22
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	40.1	40.7	43.4	40.0	-0.850	23
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	42,803	45,923	52,722	53,190	-0.320	13
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	8.43	8.16	6.90	8.32	-0.273	11
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	2,158	14,893	34,369	15,762	0.599	6
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان)	22.0	32.0	20.1	..	-1.511	23
جودة البنية التحتية للموانئ (مؤشر من 1 إلى 7).						
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	1	1	16	16	-0.589	22
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	91.4	89.0	95.0	..	-0.798	21
الوصول إلى الوقود النظيف (٪ من السكان)	97.4		97.6		0.512	9
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.25	-1.27	-1.26	-1.32	-1.291	23
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.42	-1.63	-1.64	-1.76	-1.739	24
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.37	-1.39	-1.37	-1.40	-1.386	23
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري (مؤشر من 0 إلى 100).	44.2	44.7	44.7	77.3	-1.319	24
تسجيل الملكية (مؤشر من 0 إلى 100).	58.1	58.1	57.7	57.3	-0.421	21
الحصول على الكهرباء (مؤشر من 0 إلى 100).	61.6	61.6	61.7	61.9	-0.644	22
حماية المستثمرين (مؤشر من 0 إلى 100).	46.0	46.0	46.0	46.0	-0.535	18
دفع الضرائب (مؤشر من 0 إلى 100).	63.3	63.5	63.5	63.5	-0.568	20

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

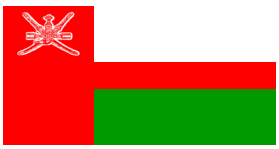

سلطنة عُمان

المؤشر	2016	2017	2018	2019	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	5.0	0.3	1.8	0.5	0.017	14
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (بالأسعار الثابتة).	14,619	15,131	16,415	15,474	-0.007	9
معدل التضخم (%).	1.0	0.1	1.1	1.6	0.539	6
معدل البطالة (%).	3.3		1.8	2.7	0.966	6
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%).	9.1	10.0	9.6	10.1	-0.457	17
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-21.0	-11.1	-4.9	-9.0	-1.171	25
معدل نمو الايرادات العامة (بدون المنح) (%).	-16	14	27	-5	0.207	14
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	15	15	16	18	-1.292	21
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	-1	-5	17	-3	0.462	9
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (مليون دولار أمريكي).	43,813	53,975	59,842	54,233	-0.572	17
العائد على الاصول (%).	1.5	1.5	...	...	0.724	7
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	1.8	1.9	2.7	3.4	0.695	7
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	95.1	101.9	102.8	100.7	0.161	7
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	20,262	16,089	17,389	16,089	-0.572	20
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	11.42	8.00	8.82	8.04	-0.192	9
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	-12,335	-10,760	-4,347	-7,700	-0.658	20
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان)	76.8	80.2	...	92.4	0.718	9
جودة البنية التحتية للموانئ (مؤشر من 1 إلى 7).	4.9	4.9	4.6		0.243	10
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	412	425	435	510	-0.485	13
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	153.3	148.8	140.0	138.2	0.650	7
الوصول إلى الوقود النظيف (٪ من السكان)	95.1	...	95.2	...	0.393	16
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.08	0.19	0.19	0.19	0.183	11
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.38	0.41	0.43	0.46	0.579	8
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.27	0.34	0.25	0.25	0.543	6
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري (مؤشر من 0 إلى 100).	67.1	67.2	68.8	93.5	0.459	9
تسجيل الملكية (مؤشر من 0 إلى 100).	70.7	70.7	71.1	73.0	0.334	10
الحصول على الكهرباء (مؤشر من 0 إلى 100).	83.6	83.6	86.5	87.1	0.509	7
حماية المستثمرين (مؤشر من 0 إلى 100).	52.0	52.0	52.0	56.0	-0.214	17
دفع الضرائب (مؤشر من 0 إلى 100).	90.6	90.6	90.2	90.2	0.980	6

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

دولة قطر

المؤشر	2016	2017	2018	2019	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب [1]
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	2.1	1.6	1.5	-0.2	-0.295	17
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (بالأسعار الثابتة).	57,163	61,264	68,794	64,782	2.669	1
معدل التضخم (%).	2.7	0.4	0.2	-0.6	0.568	4
معدل البطالة (%).	0.2	0.1	0.1	0.1	1.315	1
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%).	8.5	8.7	9.2	8.6	-0.596	19
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-3.1	-6.6	2.2	0.2	0.459	10
معدل نمو الايرادات العامة (بدون المنح) (%).	-9	-4	27	0	0.064	16
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	13	15	14	15	-1.363	22
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	...	27	-20	...	0.542	6
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (مليون دولار أمريكي).	107,426	133,056	147,683	141,126	-0.430	12
العائد على الاصول (%).	1.7	1.57	1.59	1.74	1.041	4
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	1.3	1.6	1.9	1.8	0.831	4
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	89.5	88.3	88.0	86.5	-0.045	11
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	31,630	...	30,356	44,322	-0.427	17
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	15.64	11.89	10.94	16.96	0.155	6
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	-8,270	6,426	16,652	4,229	0.007	11
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان)	64.6	65.3	66.7	86.1	0.170	13
جودة البنية التحتية للموانئ (مؤشر من 1 إلى 7).	83.7	83.7	84.1	96.2	1.201	2
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	81	81	81	84	0.338	12
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	28.0	28.0	28.0	28.0	-1.361	22
الوصول إلى الوقود النظيف (٪ من السكان)	99.4	99.4	99.4	99.4	1.502	1
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.95	0.74	0.74	0.63	0.801	6
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.77	0.79	0.72	0.73	0.961	5
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.89	0.90	0.73	0.72	1.168	3
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري (مؤشر من 0 إلى 100).	95.1	97.4	99.7	99.7	1.283	2
تسجيل الملكية (مؤشر من 0 إلى 100).	5.6	5.6	5.6	...	0.975	4
الحصول على الكهرباء (مؤشر من 0 إلى 100).	7563.3	9206.2	10970.1	12666.7	1.792	3
حماية المستثمرين (مؤشر من 0 إلى 100).	137.6	146.4	141.9	138.3	0.541	8
دفع الضرائب (مؤشر من 0 إلى 100).	98.4	...	98.5	...	0.560	8

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

دولة الكويت

المؤشر	2016	2017	2018	2019	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	2.9	-4.7	1.2	0.4	-0.926	22
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (بالأسعار الثابتة).	27,653	29,759	33,994	32,032	0.862	5
معدل التضخم (%).	2.9	3.3	3.2	2.2	0.329	16
معدل البطالة (%).	1.2	1.3	1.1	1.2	1.162	3
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%).	7.2	7.5	6.8	6.9	-0.836	23
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-13.3	-13.9	-9.0	-3.0	-0.885	22
معدل نمو الايرادات العامة (بدون المنح) (%).	-48	-4	23	28	-0.318	22
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	4	4	5	3	-1.707	26
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	8	-3	10	5	0.608	3
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (مليون دولار أمريكي).	118,394	122,647	128,024	132,889	-0.443	13
العائد على الاصول (%).	1.1	1.1	1.2	1.3	0.117	13
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	2.2	1.9	1.6	1.5	0.803	6
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	73.6	77.1	78.7	76.7	-0.243	14
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	31,173	33,618	37,171	39,910	-0.427	16
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	12.10	12.00	14.23	14.30	0.105	7
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	-5,058	9,604	19,898	22,142	0.346	8
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان)	78.4	98.0	99.6	99.5	1.127	5
جودة البنية التحتية للموانئ (مؤشر من 1 إلى 7).	5.2	5.2	5.2	...	0.626	7
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	11294	10806	11512	11930	2.094	2
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	193.6	176.0	171.6	174.2	1.568	3
الوصول إلى الوقود النظيف (٪ من السكان)	100.0	...	100.0	...	0.637	1
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.03	-0.16	-0.18	-0.09	-0.102	15
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.00	0.03	0.10	0.21	0.196	11
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.23	-0.27	-0.33	-0.29	-0.102	16
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري (مؤشر من 0 إلى 100).	59.9	61.5	62.6	88.4	-0.044	15
تسجيل الملكية (مؤشر من 0 إلى 100).	63.4	68.0	68.4	75.1	0.185	12
الحصول على الكهرباء (مؤشر من 0 إلى 100).	71.8	71.8	71.8	81.9	-0.026	16
حماية المستثمرين (مؤشر من 0 إلى 100).	60.0	60.0	64.0	66.0	0.221	12
دفع الضرائب (مؤشر من 0 إلى 100).	92.5	92.5	92.5	92.5	1.101	4

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

الجمهورية اللبنانية

المؤشر	2016	2017	2018	2019	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	1.5	0.9	-1.9	-5.6	-1.545	25
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (بالأسعار الثابتة).	7,630	7,801	8,025	7,784	-0.434	13
معدل التضخم (%).	-0.8	4.5	4.6	2.9	0.341	14
معدل البطالة (%).	6.3	6.2	6.1	6.2	0.454	12
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%).	8.3	8.3	7.6	6.1	-0.768	21
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-9.6	-6.2	-10.2	-14.1	-0.924	23
معدل نمو الايرادات العامة (بدون المنح) (%).	4	9	3	-7	-0.071	17
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	71	76	80	84	0.803	6
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	8	5	-16	-7	0.257	14
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (مليون دولار أمريكي).	49,262	52,969	59,954	52,282	-0.571	16
العائد على الاصول (%).	1.2	1.2	1.1	1.2	0.117	14
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	4.9	5.4	10.0	15.1	-0.397	20
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	67.6	68.3	68.2	63.6	-0.407	16
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	43,338	43,455	40,561	31,711	-0.392	14
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	18.87	18.78	17.30	...	0.479	4
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	-10,474	-12,136	-12,116	-11,320	-0.792	22
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان)	76.1	78.2	...	...	0.489	11
جودة البنية التحتية للموانئ (مؤشر من 1 إلى 7).	3.9	3.9	3.5	...	-0.689	18
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	54	46	53	57	-0.578	19
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	63.7	64.5	64.5	61.8	-1.564	25
الوصول إلى الوقود النظيف (٪ من السكان)	...	...	...	...	...	...
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.47	-0.54	-0.51	-0.64	-0.539	20
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.83	-0.83	-0.82	-0.76	-0.827	21
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.88	-0.97	-1.00	-1.11	-0.929	22
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري (مؤشر من 0 إلى 100).	54.1	54.0	54.4	78.2	-0.700	21
تسجيل الملكية (مؤشر من 0 إلى 100).	59.6	59.6	59.4	59.4	-0.328	19
الحصول على الكهرباء (مؤشر من 0 إلى 100).	62.7	62.7	62.7	62.7	-0.595	20
حماية المستثمرين (مؤشر من 0 إلى 100).	44.0	44.0	44.0	44.0	-0.627	20
دفع الضرائب (مؤشر من 0 إلى 100).	68.2	68.2	67.9	67.5	-0.310	17

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

دولة ليبيا

المؤشر	2016	2017	2018	2019	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	-2.8	...	...	2.5	-0.974	23
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (بالأسعار الثابتة).	4,035	5,757	7,877	7,684	-0.517	15
معدل التضخم (%).	22.7	28.7	-1.2	4.6	-0.836	23
معدل البطالة (%).	18.8	18.6	18.5	18.6	-1.303	24
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%).	3.2	2.4	1.7	2.1	-1.536	25
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	...	-23.9	...	18.8	-3.252	26
معدل نمو الايرادات العامة (بدون المنح) (%).	-11	47	...	-12	0.552	6
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	9	5	2	2	-1.689	25
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	-7.0	2.3	12.8	-3.2	0.433	10
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (مليون دولار أمريكي).	9,844	13,591	12,080	8,424	-0.648	24
العائد على الاصول (%).	0.2	0.4	1.0	0.7	-1.003	20
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	21.0	21.0	21.0	21.0	-2.470	25
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	70.2	89.7	92.8	...	-0.111	13
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	65,894	74,064	79,782	77,738	-0.112	9
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	70.00	58.58	50.62	...	3.486	1
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	-4,705	4,426	11,276	...	-0.046	12
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان)	20.3	21.8	...	...	-1.651	25
جودة البنية التحتية للموانئ (مؤشر من 1 إلى 7).	...	...	...	...	...	...
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	2.5	1.4	1.2		-0.590	24
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	118.0	91.5	...	...	-0.446	17
الوصول إلى الوقود النظيف (٪ من السكان)	...	...	...	...	...	...
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.65	-1.89	-1.77	-1.85	-1.821	25
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.63	-1.82	-1.78	-1.79	-1.903	26
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.62	-1.63	-1.59	-1.55	-1.636	26
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري (مؤشر من 0 إلى 100).	33.2	33.2	32.7	73.1	-2.117	26
تسجيل الملكية (مؤشر من 0 إلى 100).	0.0	0.0	0.0	0.0	-3.645	26
الحصول على الكهرباء (مؤشر من 0 إلى 100).	58.6	58.7	59.1	59.0	-0.785	24
حماية المستثمرين (مؤشر من 0 إلى 100).	18.0	18.0	18.0	18.0	-1.820	26
دفع الضرائب (مؤشر من 0 إلى 100).	63.6	63.6	63.6	63.6	-0.561	18

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

جمهورية مصر العربية

المؤشر	2016	2017	2018	2019	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	4.3	4.2	5.3	5.6	1.467	2
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (بالأسعار الثابتة).	3,525	2,441	2,549	3,020	-0.711	22
معدل التضخم (%).	10.2	29.5	20.9	13.9	-1.366	24
معدل البطالة (%).	12.7	12.2	10.9	8.6	-0.244	15
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%).	16.8	16.4	16.2	15.9	0.521	8
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-12.5	-11.1	-10.0	-7.2	-0.953	24
معدل نمو الايرادات العامة (بدون المنح) (%).	-5	-26	4	21	-0.415	23
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	72	70	77	74	0.650	10
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	0	-205	-40	173	-0.454	22
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (مليون دولار أمريكي).	115,898	67,505	64,509	73,350	-0.523	14
العائد على الاصول (%).	0.02	0.02	0.01	0.01	-2.047	25
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	6.0	4.9	4.1	4.2	0.294	14
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	30.2	45.1	48.3	...	-0.848	22
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	20,854	33,208	41,325	44,798	-0.430	18
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	3.89	5.72	5.86	5.84	-0.464	16
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	-20,494	-7,940	-7,698	-10,222	-0.796	23
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان)	55.56	55.8	58.5	87.8	-0.101	16
جودة البنية التحتية للموانئ (مؤشر من 1 إلى 7).	54.3	55.0	55.0	55.0	-0.589	22
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	71	71	72	78	-0.086	17
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	54.0	58.0	62.0	64.0	0.084	14
الوصول إلى الوقود النظيف (٪ من السكان)	51.4	50.5	52.6	55.1	-1.207	23
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.77	-0.66	-0.62	-0.58	-0.659	21
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.60	-0.52	-0.54	-0.41	-0.493	19
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.64	-0.64	-0.55	-0.59	-0.482	19
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري (مؤشر من 0 إلى 100).	41.2	45.0	46.9	57.3	-0.637	20
تسجيل الملكية (مؤشر من 0 إلى 100).	4.3	4.3	4.7	...	-0.067	13
الحصول على الكهرباء (مؤشر من 0 إلى 100).	377.4	374.4	403.8	437.6	-0.497	14
حماية المستثمرين (مؤشر من 0 إلى 100).	103.5	106.8	95.3	95.0	-0.571	18
دفع الضرائب (مؤشر من 0 إلى 100).	97.3	...	97.6	...	0.510	10

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

المملكة المغربية

المؤشر	2016	2017	2018	2019	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	1.1	4.2	3.0	2.3	0.387	10
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (بالأسعار الثابتة).	2,897	3,036	3,222	3,204	-0.699	21
معدل التضخم (%).	0.4	1.6	1.6	0.8	0.522	8
معدل البطالة (%).	9.4	10.2	9.8	9.2	-0.035	14
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%).	16.1	15.7	15.7	15.7	0.441	9
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-4.8	-4.0	-4.1	-3.8	0.065	15
معدل نمو الايرادات العامة (بدون المنح) (%).	3	7	5	5	0.214	13
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	88	88	91	86	1.164	2
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	8	9	-5	5	0.576	4
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (مليون دولار أمريكي).	65,680	68,715	73,650	75,781	-0.540	15
العائد على الاصول (%).	1.1	0.9	0.9	0.9	-0.303	17
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	7.6	7.5	7.3	7.5	-0.162	18
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	80.9	84.0	88.0	87.5	-0.096	12
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	25,096	26,190	24,461	26,413	-0.507	19
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	8.31	7.54	6.58	7.05	-0.315	13
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	-4,180	-3,677	-6,205	-4,915	-0.460	17
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان)	58.3	61.8	64.8	74.4	0.019	14
جودة البنية التحتية للموانئ (مؤشر من 1 إلى 7).	4.8	4.8	5.0	...	0.309	8
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	53	54	78	98	-0.574	18
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	118.2	123.4	124.2	128.0	0.062	13
الوصول إلى الوقود النظيف (٪ من السكان)	96.6	...	96.8	...	0.470	12
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.06	-0.11	-0.19	-0.21	-0.130	17
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.09	-0.16	-0.16	-0.14	-0.058	16
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.22	-0.13	-0.14	-0.22	0.017	13
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري (مؤشر من 0 إلى 100).	68.6	68.6	71.7	93.0	0.567	8
تسجيل الملكية (مؤشر من 0 إلى 100).	66.6	65.7	66.6	65.8	0.045	14
الحصول على الكهرباء (مؤشر من 0 إلى 100).	82.8	79.6	81.3	87.3	0.389	9
حماية المستثمرين (مؤشر من 0 إلى 100).	64.0	64.0	64.0	70.0	0.359	11
دفع الضرائب (مؤشر من 0 إلى 100).	83.7	85.7	85.7	87.2	0.705	8

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

المؤشر	2016	2017	2018	2019	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	1.3	3.5	2.1	5.9	0.659	6
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (بالأسعار الثابتة).	1,537	1,578	1,601	1,678	-0.783	24
معدل التضخم (%).	3.5	3.3	1.5	2.3	0.357	13
معدل البطالة (%).	9.7	9.6	9.5	9.5	-0.028	13
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%).	6.1	7.7	7.8	7.8	-0.801	22
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	1.4	-1.6	-0.3	-0.2	0.737	7
معدل نمو الايرادات العامة (بدون المنح) (%).	-7.6	6.0	15.8	8.9	0.303	11
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	62.2	65.5	63.8	70.3	0.386	12
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	...	...	-3.4	...	0.218	15
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (مليون دولار أمريكي).	1,336	1,359	1,482	1,763	-0.665	26
العائد على الاصول (%).	1.3	0.7	0.00	0.01	-1.159	22
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	25.5	22.4	22.6	...	-2.896	26
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	79.3	92.0	96.6	94.2	-0.003	9
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	848	874	934	1,029	-0.705	26
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	5.64	5.00	5.10	5.48	-0.465	17
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	-585	-300	-300	-275	-0.245	13
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان)	18.0	20.8	..	..	-1.712	26
جودة البنية التحتية للموانئ (مؤشر من 1 إلى 7).	2.7	2.7	2.6	...	-1.666	22
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	...	...	...	...	...	...
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	86.8	95.1	103.7	104.1	-0.645	19
الوصول إلى الوقود النظيف (٪ من السكان)	45.7		46.6		-2.076	21
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.03	-0.77	-0.73	-0.73	-0.818	22
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.87	-0.73	-0.60	-0.69	-0.722	20
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.92	-0.74	-0.75	-0.81	-0.715	21
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري (مؤشر من 0 إلى 100).	49.5	51.1	49.4	92.2	-0.668	20
تسجيل الملكية (مؤشر من 0 إلى 100).	60.4	61.2	61.3	61.4	-0.240	18
الحصول على الكهرباء (مؤشر من 0 إلى 100).	46.7	47.1	48.2	49.2	-1.328	25
حماية المستثمرين (مؤشر من 0 إلى 100).	32.0	32.0	32.0	32.0	-1.178	21
دفع الضرائب (مؤشر من 0 إلى 100).	36.5	42.6	42.6	42.6	-1.858	25

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

الجمهورية اليمنية

المؤشر	2016	2017	2018	2019	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	-9.4	-5.1	0.8	2.1	-2.331	26
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (بالأسعار الثابتة).	775	737	793	826	-0.819	25
معدل التضخم (%).	21.3	30.4	27.6	10.0	-1.768	25
معدل البطالة (%).	13.3	13.2	13.0	12.9	-0.495	20
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%).	9.2	8.9	8.8	9.1	-0.559	18
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-2.4	-9.5	-10.4	-10.5	-0.615	20
معدل نمو الايرادات العامة (بدون المنح) (%).	-27	-24	-44	10	-2.437	25
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	23	23	30	35	-0.897	20
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	-25	...	3	2	0.069	19
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (مليون دولار أمريكي).	17,176	13,542	...	...	-0.640	23
العائد على الاصول (%).	1.1	...	...	...	-0.023	15
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	...	...	...	...	...	...
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	...	...	...	...	...	...
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	1,750	632	550	1,035	-0.705	24
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	3.74	6.47	5.68	1.58	-0.534	21
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	-1,450	-2,180	-2,400	-2,375	-0.330	15
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان)	24.6	26.7	...	...	-1.474	22
جودة البنية التحتية للموانئ (مؤشر من 1 إلى 7).	...	...	2.6	...	-1.727	23
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	...	...	...	...	...	...
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	60.5	55.2	53.7	..	-1.759	26
الوصول إلى الوقود النظيف (٪ من السكان)	64.3	...	64.9	...	-1.145	20
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.63	-1.83	-1.92	-2.24	-1.935	26
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.27	-1.64	-1.75	-1.79	-1.745	25
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.47	-1.66	-1.59	-1.64	-1.630	25
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري (مؤشر من 0 إلى 100).	32.9	33.0	30.7	76.8	-2.092	25
تسجيل الملكية (مؤشر من 0 إلى 100).	65.2	65.2	65.2	65.2	-0.010	15
الحصول على الكهرباء (مؤشر من 0 إلى 100).	0.0	0.0	0.0	0.0	-3.674	26
حماية المستثمرين (مؤشر من 0 إلى 100).	26.0	26.0	26.0	26.0	-1.453	24
دفع الضرائب (مؤشر من 0 إلى 100).	74.1	74.1	74.1	74.1	0.044	15

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

الأشكال البيانية[13]

أولا: الاقتصاد الكلي	**49**
القطاع الحقيقي	**49**
مالية الحكومة	**50**
القطاع النقدي والمصرفي	**52**
القطاع الخارجي	**54**
ثانياً: بيئة وجاذبية الاستثمار	**56**
البنية التحتية	**58**
بيئة الأعمال	**60**
قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة	**62**

[13] تبين الرسوم البيانية ترتيب الدول حسب قيمة المؤشر من الأفضل إلى الأقل نسبياً.

أولا: الاقتصادي الكلي

1. القطاع الحقيقي: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

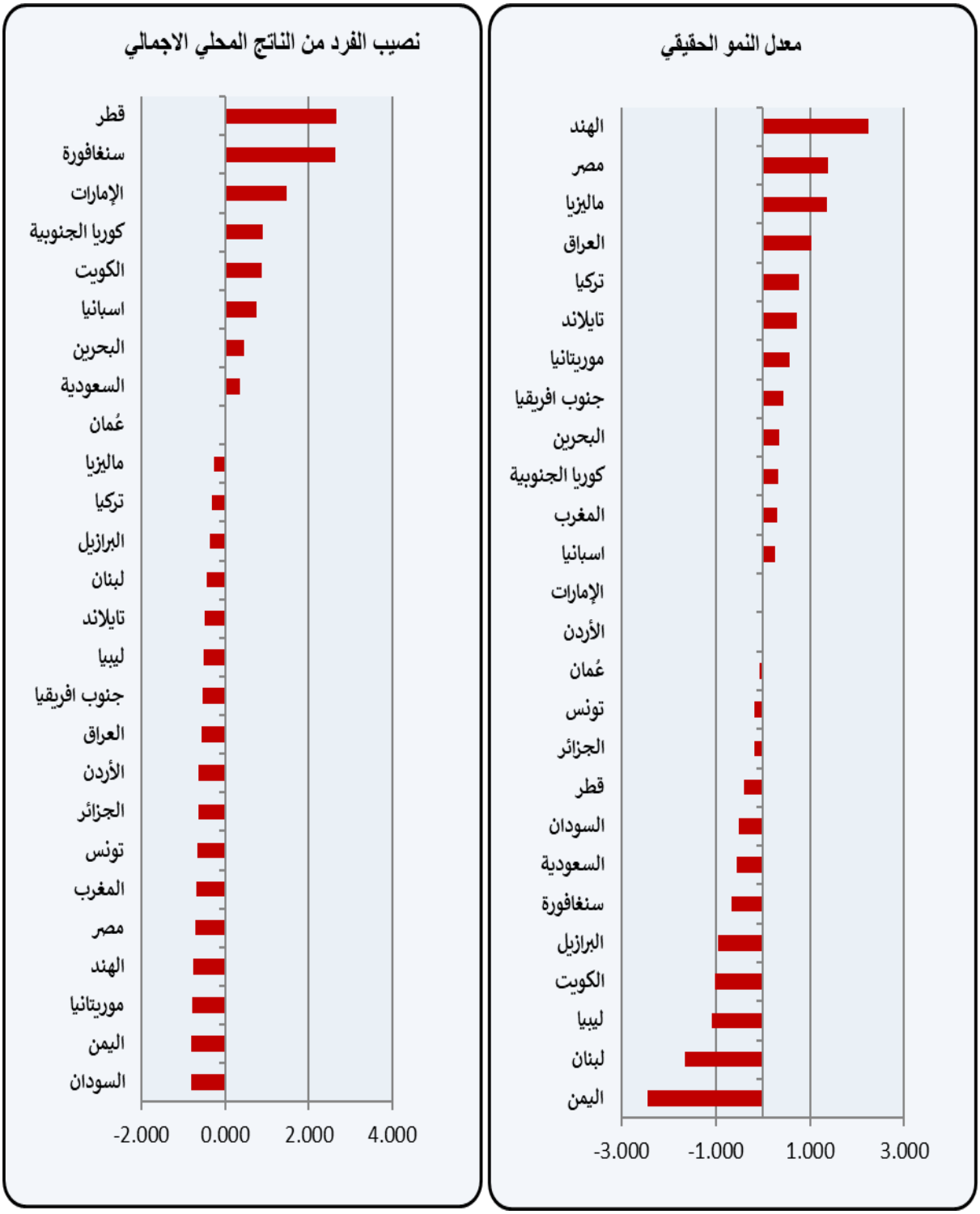

المصدر: تم احتسابها من قبل معدي التقرير، استنادا على مؤشر القيمة المعيارية وبيانات الدول

تابع القطاع الحقيقي: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

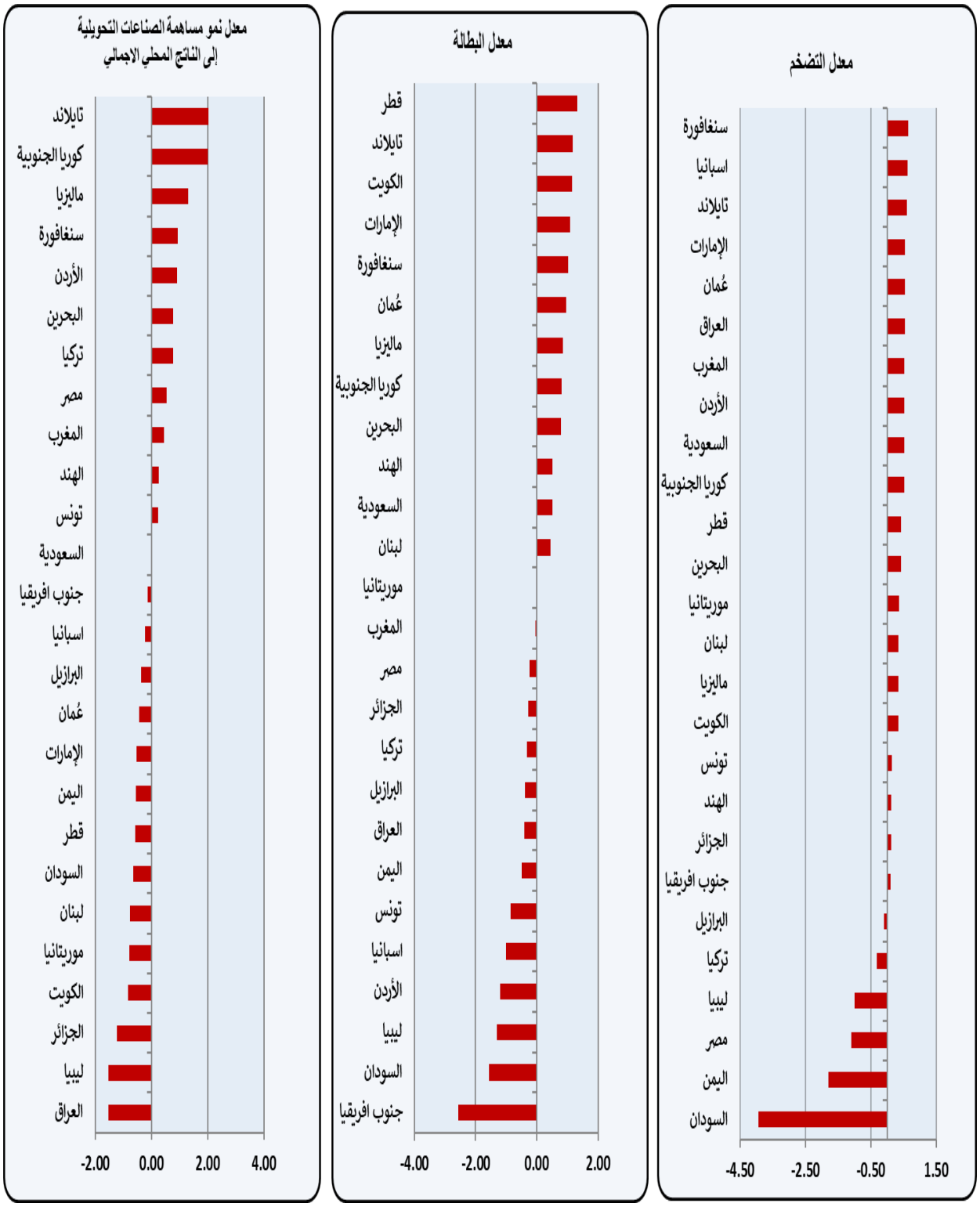

المصدر: تم احتسابها من قبل معدي التقرير، استنادا على مؤشر القيمة المعيارية وبيانات الدول.

1. قطاع مالية الحكومة :القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

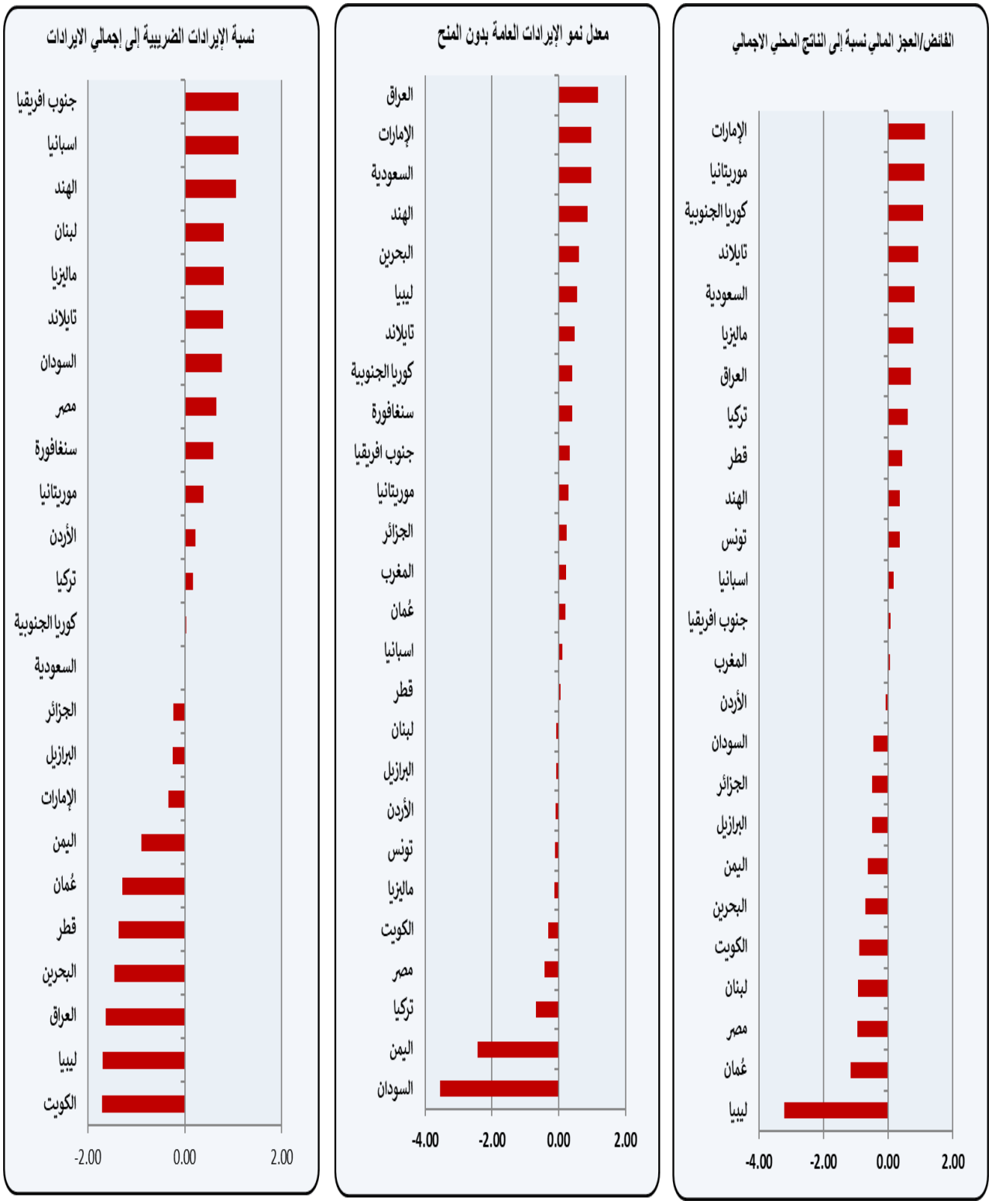

المصدر: تم احتسابها من قبل معدي التقرير، استنادا على مؤشر القيمة المعيارية وبيانات الدول.

2. القطاع النقدي والمصرفي: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

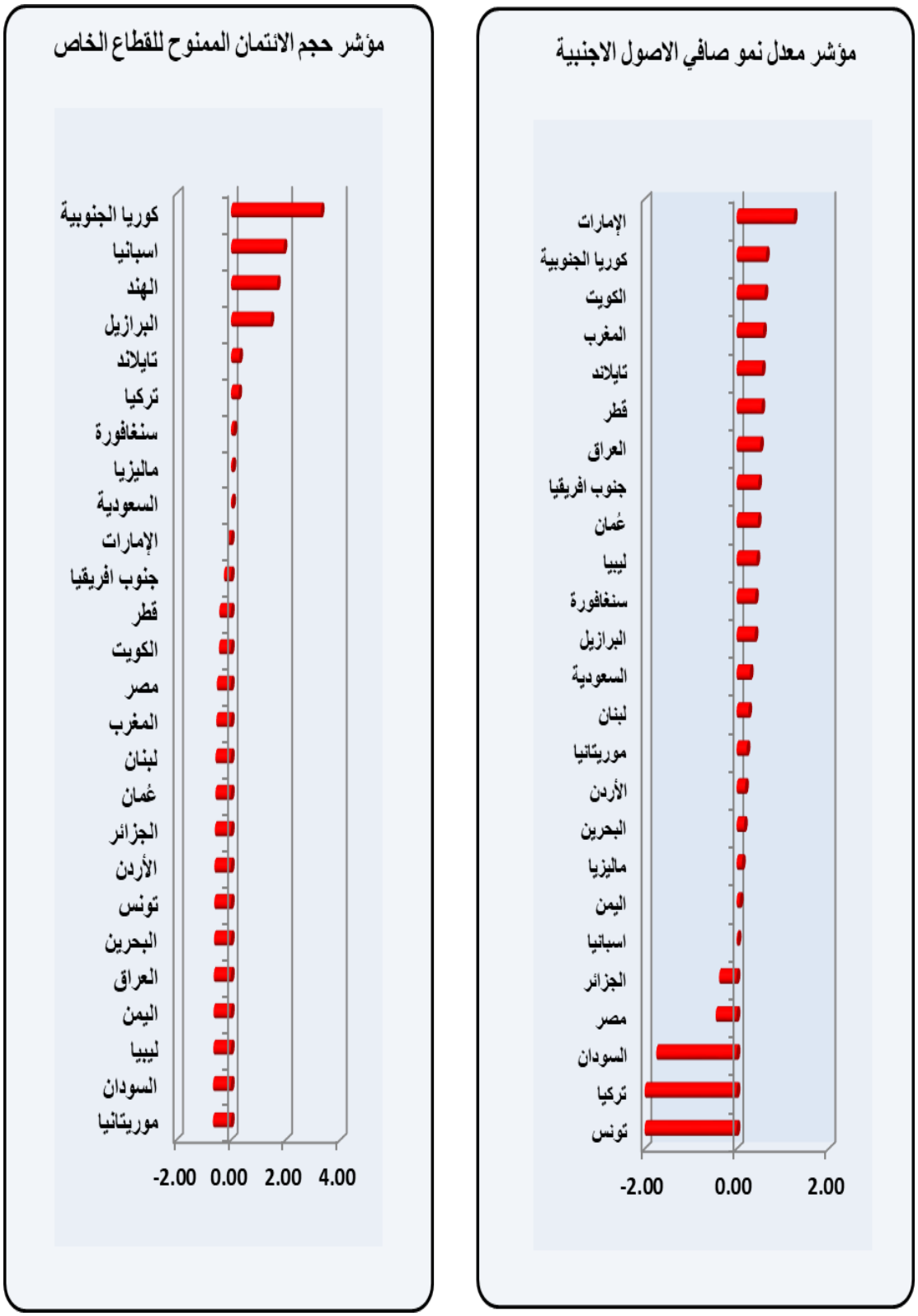

المصدر: تم احتسابها من قبل معدي التقرير، استنادا على مؤشر القيمة المعيارية وبيانات الدول.

تابع القطاع النقدي والمصرفي: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

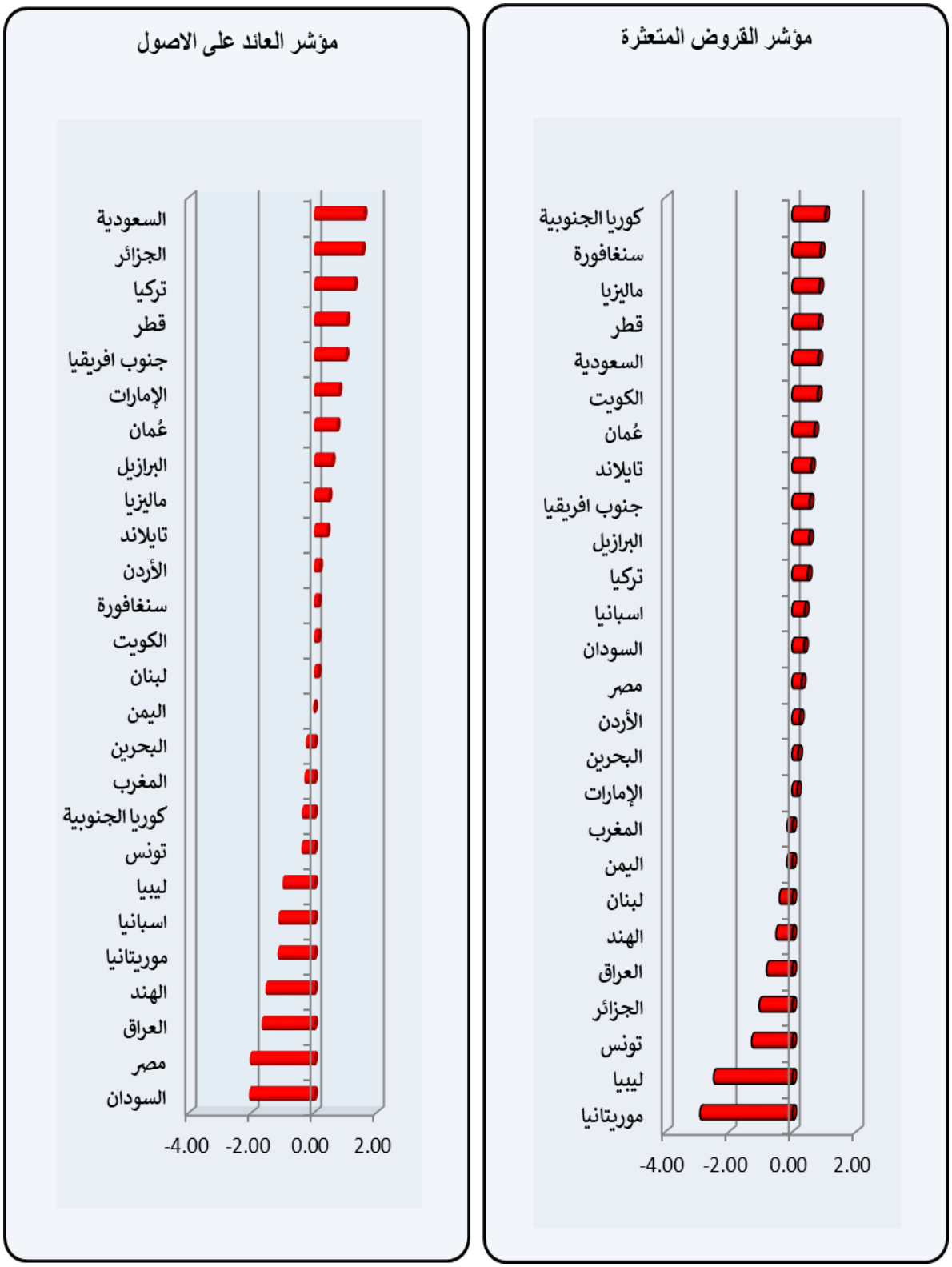

المصدر: تم احتسابها من قبل معدي التقرير، استنادا على مؤشر القيمة المعيارية وبيانات الدول.

3. القطاع الخارجي: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

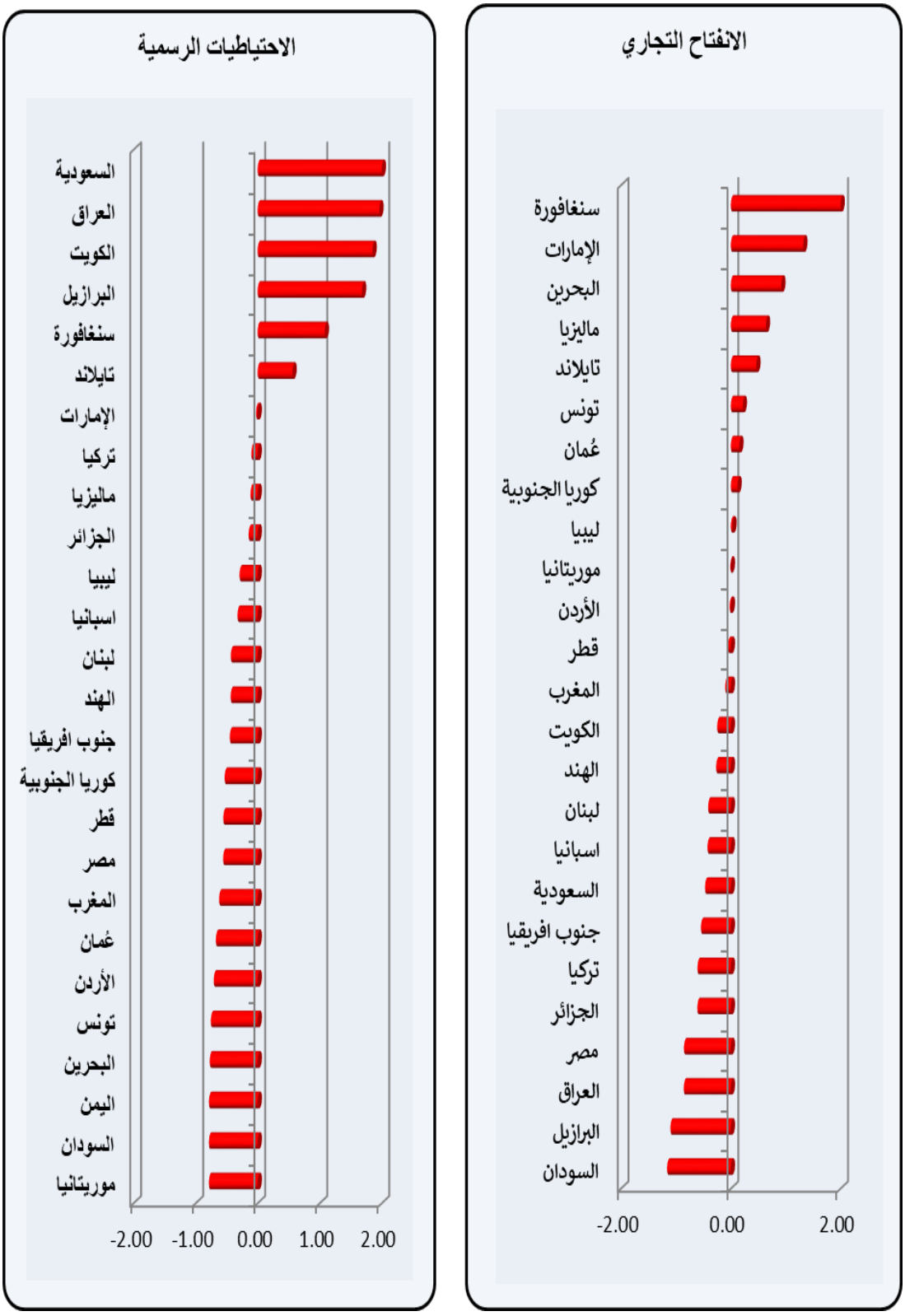

المصدر: تم احتسابها من قبل معدي التقرير، استنادا على مؤشر القيمة المعيارية وبيانات الدول.

تابع القطاع الخارجي: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

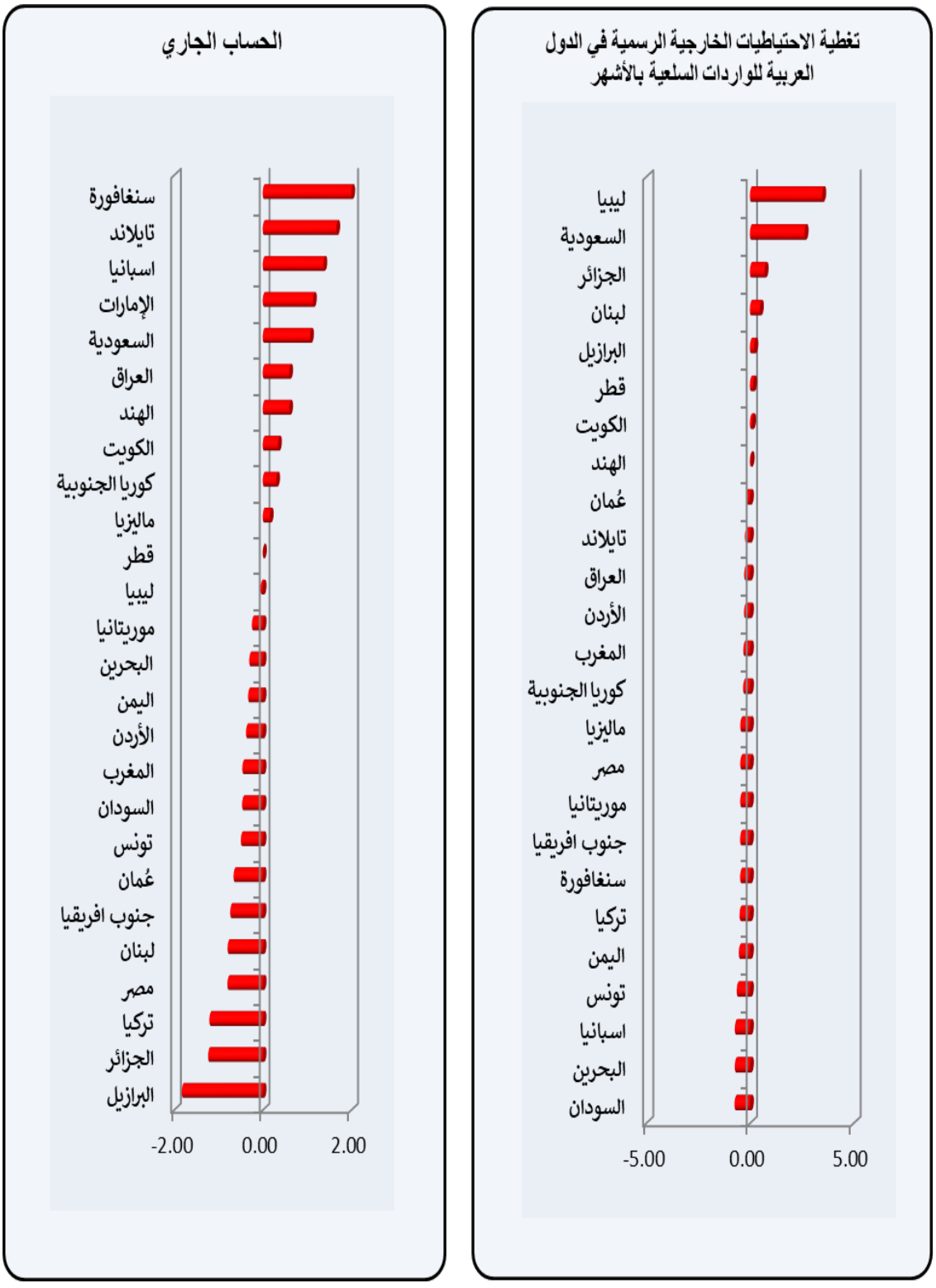

المصدر: تم احتسابها من قبل معدي التقرير، استنادا على مؤشر القيمة المعيارية وبيانات الدول.

ثانياً: بيئة وجاذبية الاستثمار

1. البنية التحتية: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

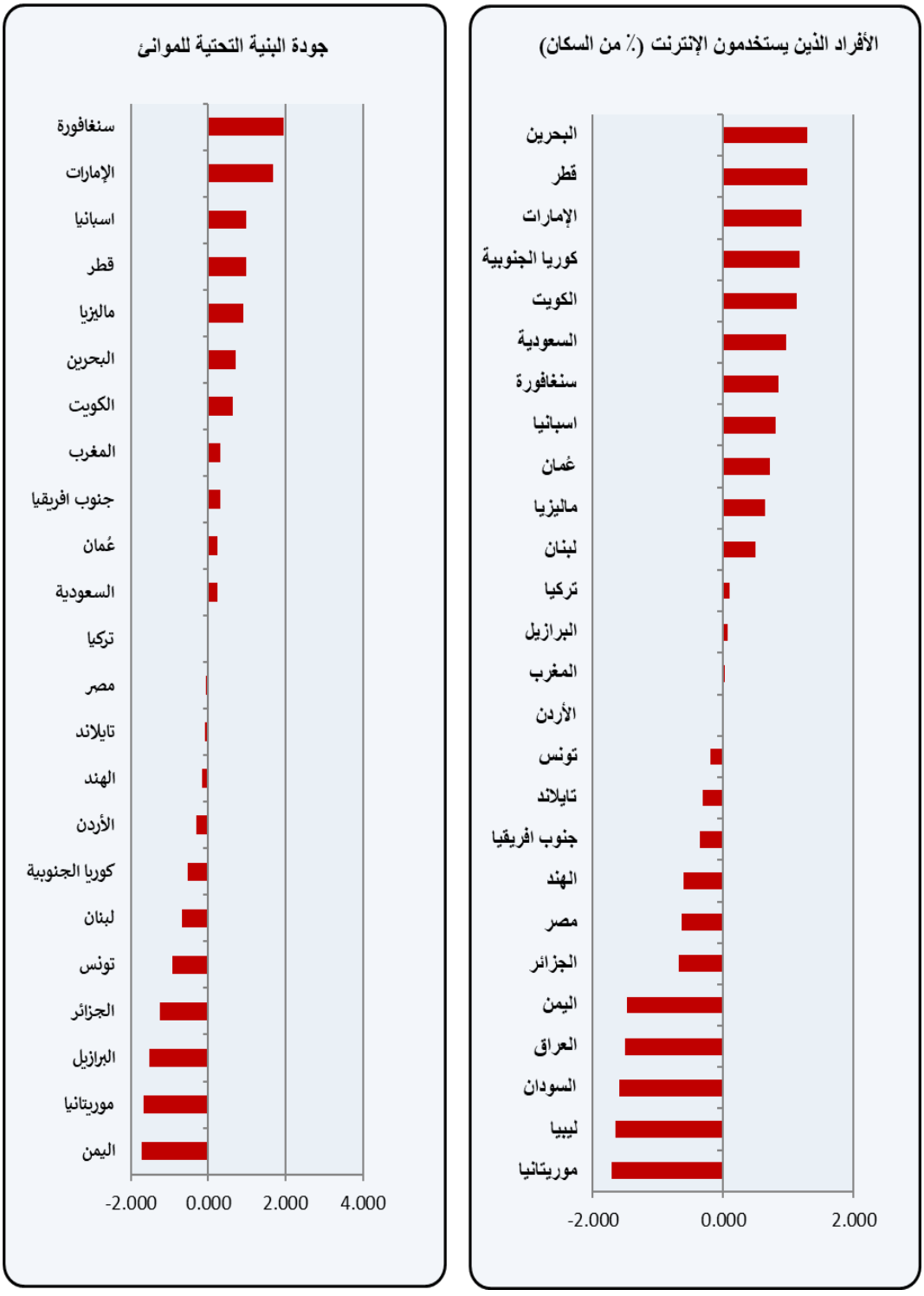

المصدر: تم احتسابها من قبل معدي التقرير، استنادا على مؤشر القيمة المعيارية وبيانات الدول.

تابع البنية التحتية: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

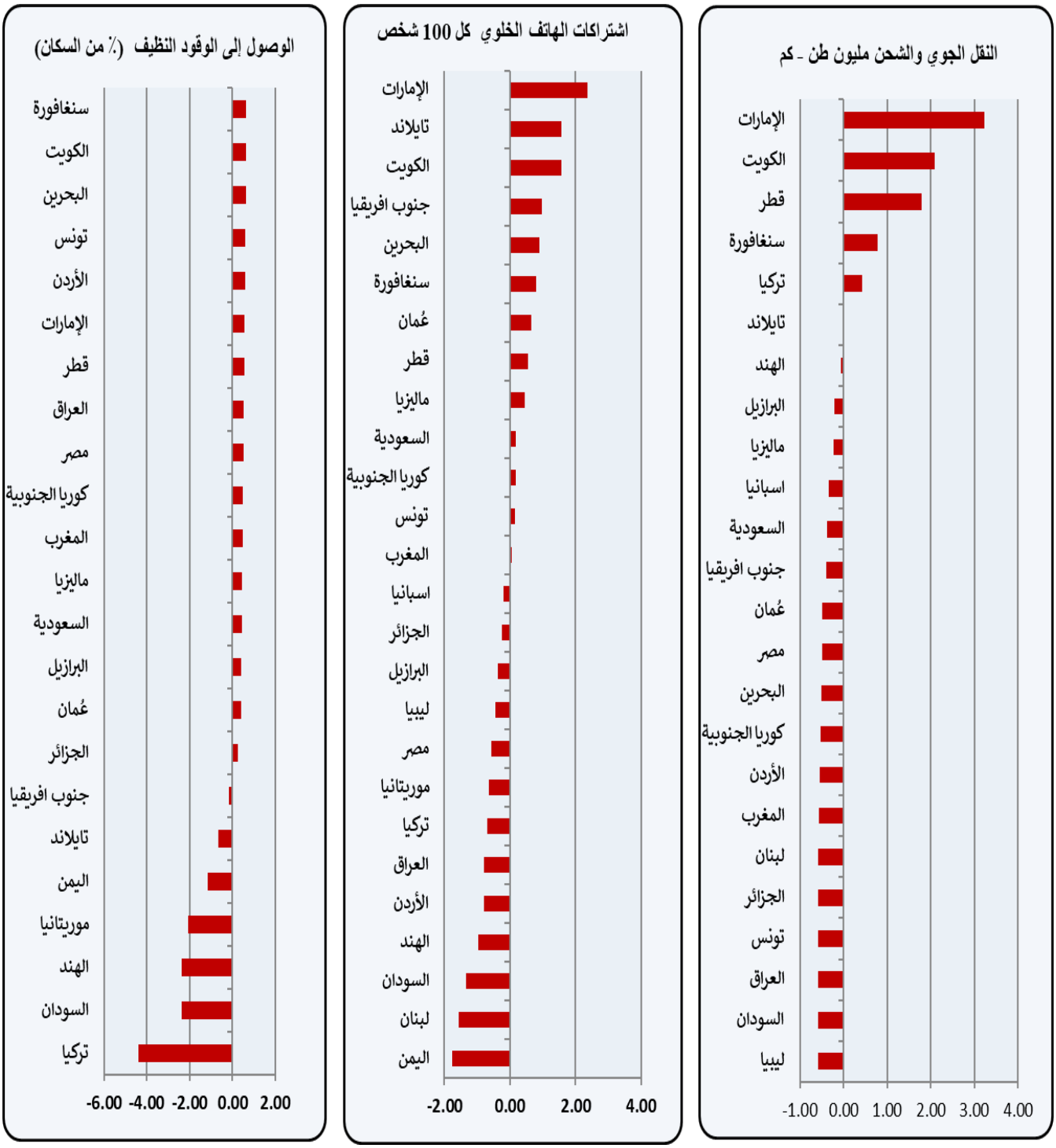

المصدر: تم احتسابها من قبل معدي التقرير، استنادا على مؤشر القيمة المعيارية وبيانات الدول.

2 بيئة الاعمال: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

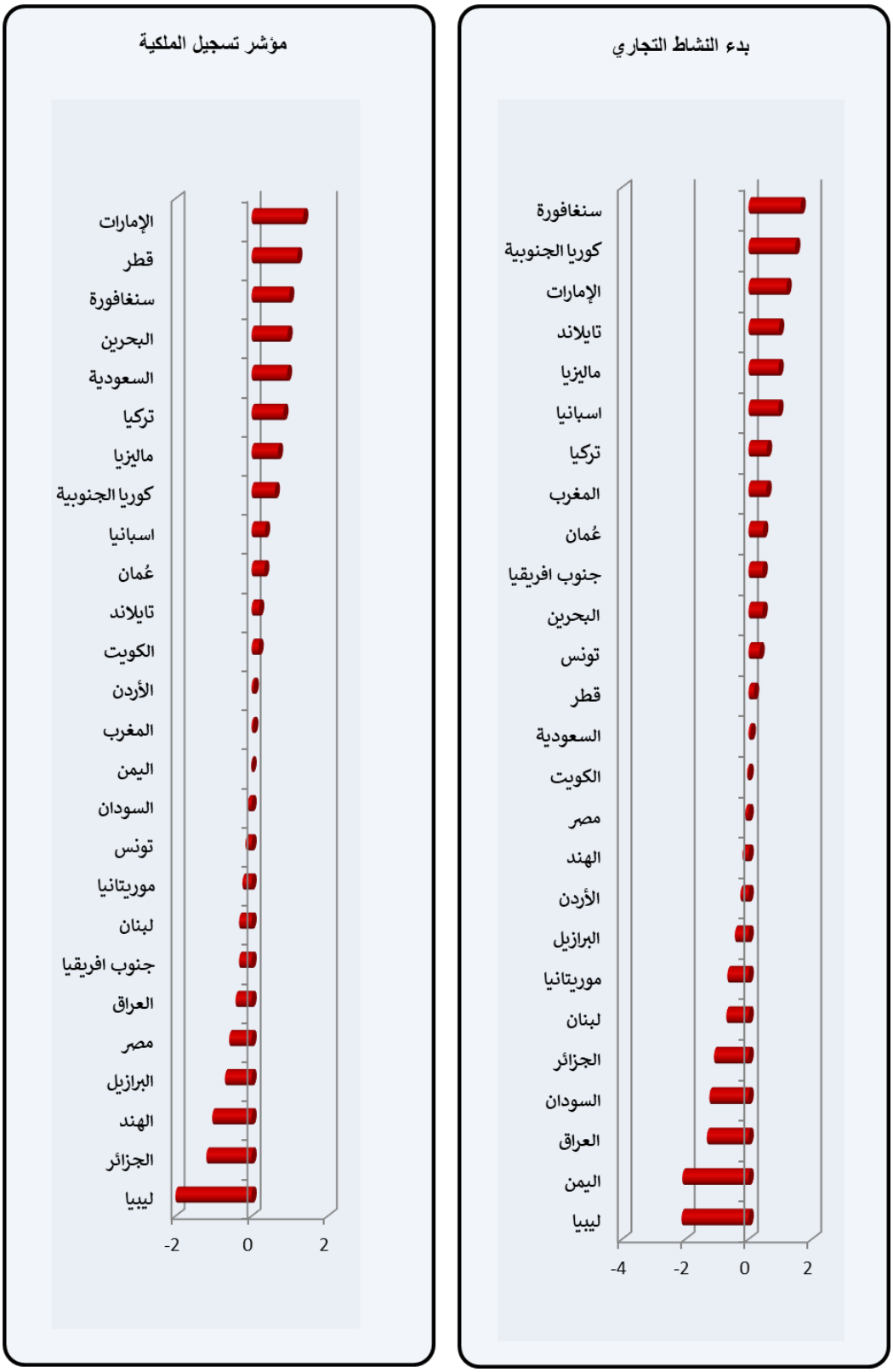

المصدر: تم احتسابها من قبل معدي التقرير، استنادا على مؤشر القيمة المعيارية وبيانات الدول.

تابع بيئة الاعمال: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

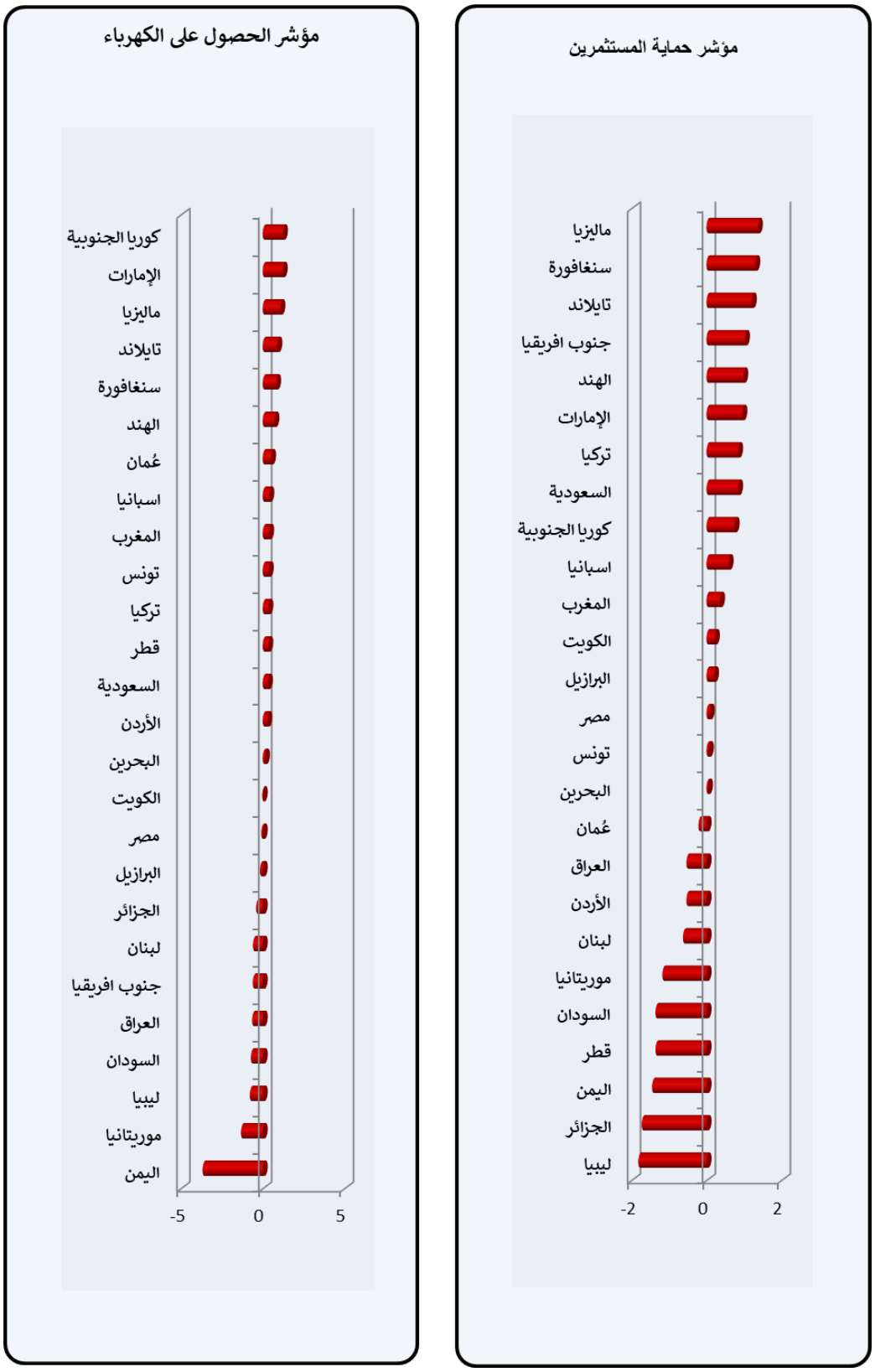

المصدر: تم احتسابها من قبل معدي التقرير، استنادا على مؤشر القيمة المعيارية وبيانات الدول.

3 قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

المصدر: تم احتسابها من قبل معدي التقرير، استنادا على مؤشر القيمة المعيارية وبيانات الدول.

المصادر

1. صندوق النقد العربي، تقرير الاقتصادي العربي المُوحد، أعداد مختلفة.
2. صندوق النقد العربي، استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2020.
3. صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية.
4. صندوق النقد الدولي، الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية، المبادئ التوجيهية في إعداد نموذج قياسي للبيانات.
5. منظمة الدول المصدرة للبترول "الأوبك"، قاعدة البيانات الإحصائية.

6. IMD, World Competitiveness Yearbook, Appendix I: Methodology and Principles of Analysis, World Competitiveness Center, 2019.
7. Innovation Agenda: "A Policy Statement on American Competitiveness", 2008.
8. International Monetary Fund, World Economic Outlook Database October, 2020.
9. Paul R. Krugman, "Making Sense of the Competitiveness Debate", Oxford review of Economic Policy, Massachusetts Institute of Technology, 1996.
10. OECD, Handbook on Constructing Composite Indicators, methodology and user guide, 2008.
11. The World Economic Forum. The Global Competitiveness Report 2019, www.weforum.org.
12. United Nation, Comtrade Database, unstats.un.org.
13. World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2018-2019.
14. United Nation, Comtrade Database, unstats.un.org.
15. World Bank, Database, www.worldbank.org .
16. World Bank, Doing Business Reports 2020, www.doingbusiness.org .
17. World Trade Organization/UNCTAD, Trade Database, www.trademap.org.